



العمارات الافتراضية المسفرة

إشراف وتقديم

أ. د. محمد مختار جمعة

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية

بالأزهر الشريف

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م



المركز البحثي الإسلامي في القاهرة





الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد بهي الدين

العملات الافتراضية المشفرة

إشراف وتقديم

أ.د. محمد مختار جمعة

الطبعة الأولى

للهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢٣ م.

ص.ب ٢٣٥ رمسيس

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق القاهرة

الرمز البريدي : ١١٧٩٤

تليفون : ٢٥٧٧٧٥١٠٩ (٢٠٢) داخلي ١٤٩

فاكس : ٢٥٧٦٤٢٧٦ (٢٠٢)

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه
الهيئة، بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب.
يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن
كتابي من الهيئة المصرية العامة للكتاب، أو بالإشارة إلى المصدر.

الطباعة والتنفيذ
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[هود: ٨٨]



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسل الله
أجمعين، وعلى خاتم أنبيائه ورسله سيدنا محمد بن عبد الله،
وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن المال والاقتصاد عصب الحياة وقوامها، ولا شك أن
وجود اقتصاد قوي مستقر يُمكن الدول من الوفاء بالتزاماتها
المحلية والدولية ومن توفير حياة كريمة لمواطنيها، ويسهم
في استقرارها وتحقيق أمنها وأمانها، فجيش قوي واقتصاد
قوي يعني دولة ذات شأن ومواطناً ذا كرامة .

والاقتصادات كلها تقوم على أسس من أهمها: زيادة
الإنتاج وترشيد الاستهلاك، وهو ما أشار إليه النص القرآني
في قصة سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا





فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا نَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ
يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُنَّ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا
مُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ
يَعَصِرُونَ ﴿٤٩﴾؛ فضلًا عن منع الغرر؛ حيث نهى النبي ﷺ
عن كل ألوان الغش والاحتكار والمعاملات المالية التي
تتضمن غررًا بأحد المتبايعين أو كليهما؛ مثل نبيه ﷺ عن
بيع الحصة، وعن بيع الغرر، كما قال ﷺ: «لَا تَشْتَرُوا
السَّمَكَ فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ غَرْرٌ»؛ وذلك لما يشكله الغرر من خطر
داهم على الاقتصاد ومن تأثير سلبي على الحياة الاجتماعية
والمجتمعية.

ومع التطور الاقتصادي الهائل الذي يشهده عالمنا اليوم
دخلت عوامل عديدة لتشكل روافد هامة للاقتصاد القومي
والدولي والعالمي، وتنوعت مصادر الدخل، وكذلك عوامل
التأثير في الاقتصاد سلبيًا أو إيجابًا.

ولما أولاه الإسلام للجانب الاقتصادي من أهمية بالغة؛
ضممنا محاور المؤتمر الثالث والثلاثين للمجلس الأعلى

(١) [سورة يوسف، الآيات ٤٧: ٤٩].



لشئون الإسلامية، الذي عقد تحت عنوان: «الاجتهاد ضرورة العصر صورته .. ضوابطه .. رجاله .. الحاجة إليه»، محورًا خاصًا عن الجوانب الاقتصادية، ركز على أنموذج هام منها هو أنموذج العملات الافتراضية المشفرة .

وفي هذا الكتاب نُقدّم نخبة مختارة من بحوث هذا المؤتمر التي قدمت وتناولت هذه العملات، مع نسبة كل بحث منها إلى كاتبه، سائلين المولى ﷺ أن يتقبل هذا العمل، وأن يجزي كل من أسهم فيه ببحث، أو جهد، أو تنظيم لذلك المؤتمر، أو أشرف عليه خير الجزاء.

والله من وراء القصد، وهو الموفق والمستعان

أ.د. محمد مختار جمعة مبروك

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية

بالأزهر الشريف



الاجتهاد في المجال الاقتصادي^(١)

إن الاجتهاد بحق ضرورة العصر، وهو يتغير بتغير الزمان والمكان والحوادث والمستجدات، ولا مفر من اللجوء إليه من خلال أهله ورجاله المتخصصين من العلماء الثقات، وفيما يلي عرض لنموذج عصري من الاجتهاد في المجال الاقتصادي، ألا وهو التعامل بالعملات الافتراضية.

التعامل بالعملات الافتراضية والموقف الشرعي والقانوني من جميع أنواعها القديمة والمعاصرة:

إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فقبل بيان حكم الشريعة والقانون في التعامل بالعملات الرقمية أو الافتراضية يلزم توضيح مفهوم ومضمون هذه العملات، فالعملات الافتراضية: هي عملات يتم التعامل بها في

(١) أ.د. مصطفى محمد عرجاوي، أستاذ القانون المدني المتفرغ بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر.



الواقع الافتراضي بعيداً عن الحكومات والبنوك والرقابة القانونية، ولا تخضع لما تخضع له عملات الدول من الدقة والانضباط والمتابعة من البنوك المركزية لعملاتها الوطنية، فهي عملات تختلق - بلا غطاء مالي حقيقي - من خلال شركات أو مؤسسات تتمتع بالسرية شبه المطلقة .

أنواع العملات الافتراضية:

أهم هذه العملات شهرة هي العملة المعروفة بمسمى «البيتكوين»^(١)، وهناك عملات أخرى منها: «الإيثر»، و«الليتكوين»، و«الإيوس»، و«الستيلر»، و«النيو»، والاختلافات بين هذه العملات الافتراضية يتمثل في كيفية تغير قيمتها مع مرور الوقت بحسب تقبل المتعاملين لتداولها، ومدى كمية ووفرة الإقبال عليها، فكلما زاد الطلب

(١) هذه العملة الافتراضية هي الأكبر حالياً من حيث قيمتها السوقية، وقد تم إطلاقها في الأسواق في عام ٢٠٠٩م بواسطة اسم مستعار ضمن مجموعة قامت بتأسيس وإنشاء شبكة لتأمين المدفوعات؛ بهدف عدم الاحتياج لطرف ثالث يحصل على عملات للتحويل يمكن الوثوق به، فهي مؤسسة تحرص أن تظل المعاملات سرية ومجهولة بحيث لا يمكن متابعتها أو مراقبتها من الحكومات أو البنوك المركزية، وهي من أخطر وسائل غسيل الأموال والتهرب، بل والمخاطرة فيها غير محسوبة العواقب، وهي من أهم سلبيات هذه العملات الافتراضية بوجه عام .



على عملة رقمية أو افتراضية زادت قيمتها السوقية، وأمكن المضاربة عليها والمزاحمة في اقتنائها؛ جرياً وراء الكسب السريع بعيداً عن متابعة الحكومات بنوكها المركزية.

حكم التعامل بالعملات الافتراضية:

إن دار الإفتاء المصرية قد حسمت في فتواها حكم التعامل بالعملات الافتراضية - وعلى رأسها ما يعرف بالبيتكوين - فقالت: إن تداول عملات «بيتكوين» والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها لا يجوز شرعاً، بل يُمنع من الاشتراك فيها لعدم اعتبارها كوسيط مقبول للتبادل من الجهات المختصة، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة، والغش في مصرفها ومعيارها وقيمتها، فضلاً عما تؤدي إليه ممارسة التعامل بها من مخاطر عالية على الأفراد والدول، والقاعدة الشرعية تقول: الضرر يزال؛ وذلك لقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(١).

(١) الأشباه والنظائر للسيكي، ١/ ٤١، دار الكتب العلمية، القاهرة، والحديث في سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم: ٢٣٤٠.



كما أوضحت دار الإفتاء المصرية أن عملة «بيتكوين» لم تتوافر بها الشروط والضوابط اللازمة في اعتبار العملة وتداولها، وإن كانت مقصودة للربح أو الاستعمال والتداول في بعض الأحيان إلا أنها مجهولة غير مرئية أو معلومة، مع اشتغالها على معاني الغش الخفي والجهالة في معيارها ومصرفها، مما يفضي إلى وقوع التلبس والغرر في حقيقتها بين المتعاملين، فعملة «بيتكوين» تشبه العملة المغشوشة، ونفاية بيت المال، وغير ذلك من المسائل التي قرر الفقهاء حرمة إصدارها وتداولها والإبقاء عليها وكنزها؛ لعدم شيوع معرفتها قدرًا ومعياريًا، ولما تشتمل عليه من الجهالة والغش، فضلًا عما أسلفناه من المضار المترتبة على التعامل بها والمخاطر التي تحدق بالأفراد والدول بسبب تداوياتها السلبية على المجتمع بأسره^(١).

الحظر الشرعي والقانوني للمعاملات غير المنضبطة:

إن أنواع المعاملات القائمة على المقامرة أو الغش أو التدليس محرمة شرعًا وقانونًا؛ لأن القانون يحمي التعامل

(١) راجع: موقع دار الإفتاء، فتوى د/ شوقي علام، بتاريخ ١/ ١/ ٢٠١٨م، وكذا بث مباشر د/ محمد شلبي، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية، ٢٠/ ٢/ ٢٠٢٢م.



في جميع المجالات الاقتصادية وينظمها حرصاً على تحقيق مصلحة الدولة ومواطنيها، ومن ثم حماية الجميع من المقامرة والغش والتدليس والنصب والاحتيال، فكل ما يحتوي على مقامرة مقرونة بغش أو تدليس أو مجردة منها فإن القانون يحظرها ويجرمها بالقدر الذي يتناسب مع المضار المترتبة عليها في المجتمع^(١).

وختاماً .. يمكن أن نستخلص من هذا البحث النتائج التالية:

- الاجتهاد ضرورة حتمية في حياتنا، فهو يغطي كافة مجالات الحياة بمستجداتها، وأصبح بحق ضرورة العصر.
- الاجتهاد الجماعي يحمي الأمة من المتطرفين وتعدُّ المغالين، والمجامع الفقهية المعتمدة، والهيئات العلمية،

(١) راجع: مواد قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م، والمنشور في الوقائع المصرية - العدد ٧١ الصادر في ٥ أغسطس ١٩٣٧م، والتعديلات الواردة عليه بالقوانين: رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٤م، ورقم ٥٠ لسنة ٢٠١٤م، ورقم ١٢٨ لسنة ٢٠١٥م، ورقم ٢١ لسنة ٢٠١٥م، ورقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٥م، ورقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦م، فكلها تؤكد حرص الدولة على حماية المجتمع من الجريمة، وبخاصة ما يتعلق منها بالجرائم الاقتصادية وحماية الأفراد من جميع صور الغش والتدليس والمقامرة بصورة قطعية الثبوت قطعية الدلالة.



والمؤسسات الدينية المتخصصة هي القادرة على بحث كل القضايا المعاصرة وتقديم الحلول النافعة لها بلا إفراط أو تفريط .

- ضرورة اعتماد الوسطية في الاجتهاد في أمور الواقع لمعالجتها بما يتناسب مع المعروض على دوائر الإفتاء بعد اللجوء إلى أهل التخصص في كل مجال عند الاقتضاء .





العملات الافتراضية المشفرة

في ميزان الحكم الشرعي^(١)

تُعد العملات الافتراضية المشفرة من أهم نوازل المعاملات التي ابتلي بها كثير من الناس في هذا العصر، واعتبارها نوعاً من النقود، ومن ثمَّ كان لزاماً أن نبين مفهوم النقود في الفقه الإسلامي والاقتصاد والمحددات الشرعية والضوابط الفقهية لإصدارها، وذلك فيما يلي:

تحدث الفقهاء عن النقود في باب زكاة الذهب والفضة، وباب الركا، وباب الربا، وباب الشركة والقراض وغير ذلك، وباستقراء كلامهم عن النقود نجد أن لهم عدة اتجاهات في إطلاق النقود عليها، وهي ما يلي^(٢):

(١) د. / عبد الله بن عبد العزيز المصلح، الأمين العام للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، المملكة العربية السعودية .

(٢) نظرية النقود في الفقه الإسلامي المقارن، د/ ريان توفيق خليل، ص ٣٩-٤٠، دار الفتح للدراسات والنشر، الأردن، عمان، ط ١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م .



١- إطلاق النقود على الذهب والفضة، سواء أكانا مضر وبين أم لم يكونا مضر وبين، وهذا لبعض الحنفية، جاء في مجلة الأحكام العدلية: النقود: جمع نقد، وهو عبارة عن الذهب والفضة، سواء كانا مسكوكين أو لم يكونا كذلك^(١).

٢- إطلاق النقود على المضروب^(٢) من الذهب والفضة خاصة، قال الرملي من الشافعية: وللقدر إطلاقان؛ أحدهما: على ما يقابل العَرَض والدين، فشمّل المضروب وغيره، والثاني: المضروب خاصة^(٣).

٣- إطلاق النقود على الذهب والفضة والفلوس، قال الكاساني: الفلوس أثمان، فلا يجوز بيعها بجنسها متفاضلاً كالدرهم والدنانير، ودلالة الوصف عبارة عما تقدر به مالية الأعيان، ومالية الأعيان كما تقدر بالدرهم والدنانير تقدر بالفلوس فكانت أثماناً^(٤).

(١) درر الأحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، ١/ ١٠١، مكتبة النهضة - بغداد، ودار العلم للملايين، بيروت.

(٢) ضرب النقود: أي سكهها وطبعها.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام أحمد بن حنبل الرملي، ٣/ ٨٣، المكتبة الإسلامية.

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ٥/ ٨٥، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.



٤- إطلاق النقود على الذهب والفضة، وعلى كل ما يقوم مقامها ويؤدي وظائفها، جاء في المدونة الكبرى: قال سحنون: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ فُلُوسًا بِدَرَاهِمَ فَأَفْتَرَقْنَا قَبْلَ أَنْ نَتَّقَبَضَ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا يَصْلُحُ هَذَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ، وَهَذَا فَاسِدٌ، قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الْفُلُوسِ؛ لَا خَيْرَ فِيهَا نَظْرَةً [أي: مع تأجيل القبض] بِالذَّهَبِ وَلَا بِالْوَرِقِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَجَارُوا بَيْنَهُمُ الْجُلُودَ حَتَّى تَكُونَ لَهَا سِكَّةٌ وَعَيْنٌ لَكَرِهْتُمَا أَنْ تَبَاعَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ نَظْرَةً^(١).

وسبب إطلاق الفقهاء النقد على الذهب والفضة أنها يقومان بالوظائف التالية:

١- يستخدمان وسيطاً للتبادل؛ أي أن الذهب والفضة يستخدمان أثماناً للسلع والخدمات، وتملكها بيسر وسهولة دون البحث عن طرف ثالث؛ لأنها يحظيان بقبول عام من الأفراد.

٢- مقياس لقيم السلع والخدمات؛ أي أن السلعة أو الخدمة يعبر عنها بعدد من وحدات النقد (الذهب أو الفضة) المستخدمة في التبادل.

(١) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي الحميري ٦/١٦٠، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٥هـ.



٣- أداة للمدفوعات الآجلة؛ وذلك مثل الديون والالتزامات التي تنشئها العقود الآجلة، وهذه الوظيفة تعتمد على خاصية القبول العام التي يجب أن تتمتع بها النقود، كما يشترط أن تمتاز بثبات نسبي في قوتها الشرائية .

٤- مخزن للثروة؛ وذلك أن النقود التي يحصل عليها الفرد ينفق بعضها في مبادلة السلع والخدمات، ويدخر الباقي ليقوم باستخدامها في المستقبل .

وقد استنبط الفقهاء المعاصرون من كلام الفقهاء السابقين تعريفاً للنقود، وعرفوها بأنها: كل ما تعارف الناس على استخدامه وسيطاً للتبادل، ومقياساً لقيم السلع والخدمات، ومخزناً للثروة، ومعياراً للمدفوعات الآجلة، وهذا التعريف هو الذي استقر عليه رأي جمهور الفقهاء المعاصرين، وبه أخذت المجامع الفقهية^(١).

(١) انظر: القرار السادس حول العملات الورقية الصادر من المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في الدورة الخامسة للمجمع المنعقدة في الفترة من ٨ إلى ١٦ من ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ هـ، وقرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية رقم (١٠) بتاريخ ١٣٩٣/٨/١٧ هـ بشأن الورق النقدي .



تعريف النقود عند الاقتصاديين:

تعددت آراء علماء الاقتصاد حول تعريف النقود، وذلك بسبب انقسام آرائهم حول دور النقود وأهميتها في النشاط الاقتصادي خلال تاريخها الطويل، ولكن رغم هذا الاختلاف بين علماء الاقتصاد إلا أننا نجد أن أغلبهم متفقون على تعريف النقود من زاوية وظائفها التي تؤديها في النظام الاقتصادي، وقد عرفوا النقود بأنها: كل شيء يقبله الجميع قبولاً عاماً بحكم العرف، أو القانون، أو قيمة الشيء نفسه، ويكون قادراً على أن يكون وسيطاً في عمليات التبادل المختلفة للسلع والخدمات، ويكون صالحاً لتسوية الديون وإبراء الذمم^(١).

وبمقارنة تعريف علماء الاقتصاد للنقود بتعريف علماء الفقه الإسلامي نجد أن النظرة الاقتصادية لا تخرج عن النظرية الفقهية، وهذا أمر طبعى؛ لأن شواهد التعامل بالنقود واحدة، وظواهر آثارها مما يدرك بالحس؛ فافتضى

(١) النقود والمصارف، د/ ناظم محمد نوري الشمري، ص ٣٤، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧ م.



ذلك التقارب في التعريف، لكن يبقى التمييز لفقهائنا ﷺ في سبق إدراك مظاهر وظائف النقود، ومن ثم التعريف بها.

الضوابط الفقهية لإصدار النقود^(١):

الضابط الأول: توحيد جهة الإصدار النقدي وإناطة مسؤليته بالدولة^(٢).

الضابط الثاني: تحقيق الاستقرار والثبات النسبي في قيمة النقود^(٣).

الضابط الثالث: ألا يتخذ الإصدار النقدي مصدرًا للتجارة وتحصيل الأرباح^(٤).

(١) انظر: بحث: إصدار العملات المشفرة بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر، للدكتور/ إسماعيل عبده عباس الجميلي، ص ١٦-٢٥، بحث مقدم للمؤتمر الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان (العملات الافتراضية في الميزان) يومي الثلاثاء والأربعاء ١٦ و١٧ من إبريل ٢٠١٩ م.

(٢) انظر: النقود في الشريعة الإسلامية إصدارها وتداولها، للدكتور/ محمد هاشم محمود ١/١٧٦، دار الإحسان - القاهرة، ط أولى، سنة ٢٠١٩ م، ونظرية النقود في الفقه الإسلامي المقارن للدكتور / ريان توفيق خليل، ص ٧٤.

(٣) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ٢/٥، دار الكتب العلمية - بيروت، ط أولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

(٤) انظر: آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، د/ رفیق المصري، ص ١٥، دار الكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٠ هـ.



كما قرر العلماء أنه يجب أن يكون الغرض من إصدار النقود هو الاستجابة لحاجة الأمة وتحقيق مصلحتها، لا لجني الأرباح من إصدارها أو الاتجار فيها .

مفهوم العملات الافتراضية والمشفرة:

العملات الافتراضية هي أحد أشكال العملات الرقمية، حيث تنقسم العملات الرقمية إلى ثلاثة أشكال رئيسية، وهي:

١ - النقود الإلكترونية^(١) (e-Money).

٢ - العملات الرقمية الرسمية^(٢) (Central Bank)

(Digital currencies)

(١) النقود الإلكترونية هي: مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة إلكترونية كبطاقة بلاستيكية أو ذاكرة كمبيوتر، تستخدم في السحب النقدي أو تسوية المدفوعات لوحدة اقتصادية غير تلك التي أصدرت النقود الإلكترونية، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقات، مثل: بطاقات الدفع (Debit Cards)، والبطاقات مسبقة الدفع (Prepaid Cards)، والنقد الإلكتروني (e - Cash)، والشيكات الإلكترونية (Electronic Checks) .

(٢) العملات الرقمية الرسمية يمكن تعريفها بأنها: نقود رقمية مدعومة بغطاء قانوني، ذات قيمة محددة في وحدات الحساب الخاصة بها، تقوم بوظائف النقود التقليدية، وتستخدم كوسيلة للدفع الرقمي . انظر: تقرير مشروع العملية الرقمية المشتركة والسجلات الموزعة للبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (مشروع عابر) .

٣- العملات الافتراضية (Virtual Currencies).

وتعد العملات المشفرة هي بمثابة فرع للعملات الافتراضية، ورغم تعدد تعاريف العملات الافتراضية المشفرة من قِبَل المؤسسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية إلا أن التعريف الذي نختاره للعملات الافتراضية المشفرة: هي تمثيل رقمي للقيمة، صادر عن مطورين خاصين، ومقوم في وحدة الحساب الخاصة بهم، يتم تداولها إلكترونياً في مجتمع افتراضي وبدون وجود وسطاء، (لأنها قائمة على مبدأ النظر للنظير Peer To Peer)، تعتمد في إصدارها وتداولها على تقنيات علم التشفير، ولا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة رقابية أو تنظيمية وإنما يصدرها ويراقبها مُطوِّروها، ولا تشكل التزاماً على أية جهة بما في ذلك مُطوِّروها، ومن ثم فإن محور وجودها يقوم على رضا طرفيها أو أطرافها بأن يكون الأخذ والدفع في مجال التعامل بتلك العملات مبنياً على الثقة فيما بينهم ودون كفالة من جهة أخرى عليهم، فمبناها على ندية الثقة واجتماع الدائنية والمديونية في يد كل طرف، وذلك بالمخالفة لنظام النقود التقليدية.



أنواع العملات الافتراضية المشفرة:

يمكن تقسيم العملات الافتراضية المشفرة إلى نوعين رئيسيين، هما:

١ - العملات الافتراضية المركزية (Centralized): وهي التي تصدرها البنوك المركزية .

٢ - العملات الافتراضية اللامركزية (Decentralized): وهي التي يصدرها متعاملون خواص، وتعتمد على البرمجة والرياضيات (الخوارزميات) في استخراجها، ولا تلتزم بقواعد وأطر المنظومة النقدية السائدة، حيث لا توجد جهة مركزية مسؤولة عنها أو تراقبها، ويمكن تقسيم العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية إلى نوعين هما:

- العملات الافتراضية المشفرة المستقرة (المدعومة)^(١): وهي نقود مشفرة، لا مركزية، مدعومة بأصل احتياطي^(٢)،

(١) انظر: العملات الرقمية المشفرة (حقيقتها، خصائصها، حكمها)، د/ أحمد هلال الشيخ، ص ٤ وما بعدها، ندوة العملات الرقمية المشفرة، منظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه

الإسلامي الدولي، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م .

(٢) في العادة تتم تغطية العملات الافتراضية المشفرة إما بعملات تقليدية، أو بسلع يتم تداولها في البورصة، مثل: المعادن أو العملات المشفرة .



وتستمد العملة المشفرة المستقرة قيمتها من قيمة الأصل الذي يدعمها، ومن أشهر العملات الافتراضية المشفرة المستقرة: عملة "تيثير"^(١) USDT، وعملة باكس جولد "Pax Gold"^(٢).

- العملات الافتراضية المشفرة غير المستقرة (unstablecurrency): وهي تمثيل رقمي لقيمة غير موزعة أو مضمونة من طرف: مصرف، أو مصرف مركزي، أو سلطة مركزية، أو سلطة عامة، والتي لا ترتبط بعملة قانونية، ولا تحظى بالنظام القانوني لعملة وطنية أو أجنبية، غير أنها رغم ذلك تُقبل من طرف أشخاصٍ يتمتعون بالشخصية القانونية، على أساس أنها وسيلة للمبادلة،

(١) عملة "تيثير" USDT: تم إطلاقها في عام ٢٠١٥م، وهي مربوطة بالدولار الأمريكي .
(٢) عملة باكس جولد "Pax Gold"، يرمز لها بالرمز (PAXG)، وهي عملة مشفرة مدعومة بالذهب، أطلقها منشئو (Paxos Standard (PAX في سبتمبر ٢٠١٩م، والتي تعمل على شبكة بلوكتشين إثيريوم، ويتم دعم كل عملة PAXG الرقمية بجزء بسيط من سبيكة London Good Delivery الذهبية، المخزنة في أقبية Brink's Gold، وهي شركة التخزين المعتمدة من قبل جمعية London Bullion Market Association . هدفها جعل الذهب أكثر قابلية للتداول والسماح للمستثمرين بشراء كميات صغيرة إلى أجل غير مسمى من الذهب، وبالتالي القضاء فعلياً على الحد الأدنى لحدود الشراء للسلعة .



والتي يمكن تحويلها وتخزينها ومصادرتها إلكترونياً^(١)، ويمكن تعريفها بأنها: وحدة رقمية مشفرة، مخزنة في محافظ خاصة على شبكة الإنترنت، ليست خاضعة لسلطة مركزية، ولا ترتبط بحساب بنكي، ولا ترتبط بعملة قانونية أو معدن ثمين، وليست مضمونة من أي جهة عامة أو خاصة، وتحظى بقبول من أشخاص يتمتعون بالشخصية القانونية، وتستعمل وسيلة للتبادل الإلكتروني، ويمكن تحويلها ومصادرتها إلكترونياً، ومن أشهر العملات الافتراضية غير المستقرة: «البيتكوين» و«الريل» و«الإثيريوم»^(٢).

(١) الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية، د/ كمال نجاجة، ص ٢٥، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، العدد: ٣، ٢٠٢١ م.

(٢) بيتكوين (Bitcoin): عملة مشفرة تم اختراعها في عام ٢٠٠٨ م قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص مجهولي الهوية عرفوا باسم «ساتوشي ناكاموتو»، بدأ استخدام العملة في عام ٢٠٠٩ م عندما تم إصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح المصدر، وهي أول عملة رقمية لامركزية، من دون وجود بنك مركزي، يمكن إرسالها من شخص إلى آخر عبر شبكة بيتكوين بطريقة الند للند (Peer To Peer) دون الحاجة إلى طرف ثالث (وسيط كالبنوك)، يتم التحقق من حوالات الشبكة باستخدام التشفير، ويتم تسجيلها في دفتر حسابات موزع يسمى سلسلة الكتل، ويتم إنشاء البيتكوين كمكافأة لعملية تعرف باسم التعدين. [https:// en.m. Wikipedia.org](https://en.m.wikipedia.org)

والريل: هو شبكة الدفع من نظير إلى نظير آخر، وبروتوكول دفع حقيقي في الزمن الفعلي، وسوق صرف العملات، وشبكة تحويلات مالية من طرف شركة ريل. كما يطلق عليه بروتوكول المعاملات ريل (RTXP) أو بروتوكول الريل، فهو مبني على بروتوكول إنترنت

خصائص العملات الافتراضية المشفرة:

العملات الافتراضية المشفرة تقوم على تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين)^(١)، وهي كثيرة جداً، ومن أشهرها

موزع ومفتوح المصدر، وسجل توافقي وعملة أصلية تسمى XRP (ريبيل). تهدف شبكة ريبيل التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٢م إلى تمكين «المعاملات المالية العالمية الآمنة والمحفظة وشبه المجانية من أي حجم دون رد المبالغ المدفوعة». [https:// en.m. Wikipedia.org](https://en.m.wikipedia.org).

والإيثريوم: إيثريوم (اختصاراً ETH): هي منصة عامة مفتوحة المصدر معتمدة على سلسلة الكتل، تقوم بوظيفة العقد الذكي التي تسهل إبرام عقد على الإنترنت = يحاكي العقود التقليدية في الحقيقة مع توفير عنصر الأمان والثقة. اقترح الإيثريوم في أواخر عام ٢٠١٣م بواسطة المبرمج فيتاليك بوتيرين (روسي-كندي الأصل)، وموّل تطويره بواسطة جماهير الإنترنت خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٤م. وبدأ تشغيل المنصة في ٣٠ من يوليو ٢٠١٥م، وهي تعتمد على ابتكار Bitcoin، مع بعض الاختلافات الكبيرة. كلاهما يتيح لك استخدام الأموال الرقمية دون مزودي الدفع أو البنوك. لكن Ethereum قابل للبرمجة، لذا يمكنك أيضاً إنشاء تطبيقات لا مركزية ونشرها على شبكتها. كون Ethereum قابل للبرمجة يعني أنه يمكنك إنشاء تطبيقات تستخدم blockchain لتخزين البيانات أو التحكم فيما يمكن أن يفعله تطبيقك. ينتج عن هذا blockchain للأغراض العامة حيث يمكن برمجته للقيام بأي شيء. نظراً لعدم وجود حد لما يمكن أن يفعله Ethereum، فإنه يسمح بحدوث ابتكار رائع على شبكة Ethereum- في حين أن Bitcoin ليست سوى شبكة دفع، فإن Ethereum يشبه إلى حد كبير سوقاً للخدمات المالية والألعاب والشبكات الاجتماعية والتطبيقات الأخرى التي تحترم خصوصيتك ولا يمكنها فرض الرقابة عليك، انظر: [https:// en.m. Wikipedia.org](https://en.m.wikipedia.org).

(١) البلوك تشين: تعد تقنية (Blockchain) طريقة ثورية للتعامل مع البيانات اللامركزية، إنه في الأساس دفتر أستاذ للبيانات يتم نسخه إلى مواقع أو عقد متعددة قد لا يشق أحدها في الآخر، وتوفر التقنية ضمانات أن تظل البيانات كما هي في جميع العقد، وهذا يخلق الثقة بين الأطراف التي تتعامل مع الأعمال التجارية، حتى لو كانوا لا يعرفون بعضهم البعض. الفكرة الكاملة لـ blockchain هي توفير ضمانات سلامة البيانات دون الاعتماد على



على الإطلاق عملة «البيتكوين»، وهي أول عملة افتراضية مشفرة تم إصدارها، وهي الأشهر والأعلى حتى الآن، وحيث إن العملات الافتراضية المشفرة هي وحدات رقمية مشفرة غير خاضعة لسلطة مركزية توفر نظام دفع عالمي، وتعتمد قيمتها على خصائص البرمجة والرياضيات (الخوارزميات)، ويتحدد سعرها بالقيمة التبادلية، فلها مجموعة من الخصائص، وهي^(١):

١- أنها وحدة رقمية مفترضة؛ فهي ليس لها وجود مادي فيزيائي كالنقود الورقية أو المعدنية، وإنما هي عملة افتراضية مشفرة بالكامل، ومعنى مشفرة: أي يصعب اختراق محافظها الإلكترونية وسرقة محتوياتها - حسب ما يزعم مطوروها-؛ نظرًا للقوة التشفيرية فيها^(٢).

سلطة مركزية . قد تسمى هذه الفكرة الثقة اللامركزية من خلال البيانات الموثوقة، وقد تم اقتراح تقنية Blockchain في الأصل لدعم شكل لا مركزي جديد من العملة الرقمية، يسمى (cryptocurrency) . نظرًا لأن معظم البيانات الموجودة في أقدم سلاسل الكتل كانت معاملات مالية بسيطة، يُشار عادةً إلى بيانات blockchain باسم دفتر الأستاذ .

(١) العملات الرقمية المشفرة (حقيقتها -خصائصها - حكمها)، ص ١٢، والعملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، ص ٢٣٠، والنقود المشفرة بيتكوين ومشتقاتها (حقيقتها وأحكامها الفقهية)، د/ عبد الجبار، بحث منشور في مجلة =الشهاب، مجلد: ٥٠، عدد: رمضان ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م، والطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية، ص ٢٤ .

(٢) رغم استحالة انتقال ملكية العملات الافتراضية أو تقليدها؛ نظرًا للقوة التشفيرية فيها،



٢- أنها لا تصدرها جهة معينة؛ فالذي يصدرها المستخدمون للإنترنت، ولا تخضع لرقابة سلطة مالية أو نقدية تضبطها وتتحكم في إصدارها أو قيمتها أو حركتها، كما أنها غير مدعومة بأي غطاء قانوني .

٣- أن كمية الوحدات المنتجة متوقفة على قوة معالج الكمبيوتر في سرعته وتحمله للضغط الكهربائي، وخبرة المتعامل بالبرمجة الرقمية والخوارزميات .

٤- أنها عالمية؛ فهي لا ترتبط بنطاق جغرافي محدد، ولا تنتمي لدولة معينة، فجميع معاملاتها تتم في أي مكان في العالم، وعن طريق الكمبيوتر أو الهاتف أو جهاز صراف آلي خاص بها.

٥- اعتمادها على نظام التشفير^(١): حيث لا يحتاج المتعامل

وعمل المعدّنين في توثيق العملات والتحويلات، لكن يمكن للمخترقين سرقة المحافظ الإلكترونية . انظر: العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، ص ٢٣٠ .

(١) التشفير (Cryptography): هو تقنية لتأمين المعلومات والاتصالات من خلال استخدام الرموز لتحويل النص والبيانات الموجودة في قواعد البيانات إلى نصوص وبيانات مشفرة، بحيث لا يتمكن من فهمها ومعالجتها سوى الأشخاص الذين تستهدفهم المعلومات، ويتم الحصول على التقنيات المستخدمة لحماية المعلومات من المفاهيم الرياضية ومجموعة من العمليات الحسابية القائمة على القواعد والمعروفة باسم الخوارزميات .



بالعملة الافتراضية المشفرة إلى استخدام اسمه الحقيقي أو ذكر هويته أو عنوانه، ومع أن هذه الخاصية للعمليات المشفرة أكسبتها اسم العملة المعماة (Cryptocurrency) إلا أن هذا القدر العالي من السرية في التعامل أثار توجس الأنظمة الاقتصادية منها .

٦- إمكانية إصدارها عن طريق التعدين^(١): حيث يتاح لجميع المتعاملين بها إمكانية إصدارها والتنقيب عنها .

مخاطر العملات الافتراضية المشفرة:

رغم أن العملات الافتراضية المشفرة تختص ببعض المزايا إلا أنها محوطة بعدد من المخاطر التي جعلت كثيرًا من الناس يجمعون عن التعامل بتلك العملات، كما أن تلك المخاطر كانت سببًا في عدم اعتراف كثير من الدول بتلك العملات، بل وجعلت الدول تحذر المؤسسات

(١) التعدين: مصطلح أطلق على عملية تأكيد التحويلات التي يقوم بها المتعامل، تشبيهاً لها بالتنقيب عن الذهب، ووجه الشبّه أن السبيكة من الذهب تحتاج إلى جهد ومال لاستخراجها وتصفيتها وفقاً للمعايير المعتمدة، فإذا خرجت وقعت عليها عدة معاملات متتابعة ولا يُعرف أسماء الذين تعاملوا بها، فهكذا وحدة البيتكوين إذا خرجت تنابعت عليها المعاملات .



المالية والأفراد من التعامل بها والاستثمار فيها، وتلك المخاطر هي ^(١):

جهالة المصدر: إن الجهة التي اخترعت البيتكوين ونظامها وآلياتها المعقدة في الإصدار والتوثيق وعملية التبادل جهة مجهولة الهوية، وهذا الخطر يوجد في جميع العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية ^(٢).

جهالة المتعاملين: فتقنية البلوك تشين قائمة على سرية المعلومات، فتسمح بتسجيل المتعاملين بأسماء مستعارة، ودون ربط بهوية أو أية معلومات تُعرّف بالشخص المسجل.

عدم وجود ضامن: فلا يوجد وسيط ضامن ينظم عمليات تبادل العملة الافتراضية المشفرة، ولا توجد جهة حكومية أو دولية تدعم هذه العملة، أو تضمن أي خسارة تلحق بالمتعامل المتضرر في حال تم اختراق محفظته وسرقة أمواله.

(١) العملات المشفرة، ورقة بحث أعدها البنك المركزي الأردني، ص ٣٥-٤٠، منشورة على الشبكة العنكبوتية، والعملات الرقمية المشفرة، د/ميادة محمد الحسن، ص ١٥-١٦، بحث مقدم لندوة (العملات الرقمية المشفرة)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ١٤٤٣هـ/٢٠٢١م .
(٢) انظر: التأصيل الفقهي للعملات الرقمية - البيتكوين نموذجًا، د/غسان محمد الشيخ، ص ٤٤، بحث منشور في كتاب وقائع مؤتمر العملات الافتراضية الذي عقدته جامعة الشارقة عام ٢٠٢١م .



التقلب الشديد في الأسعار: فقد ترتفع قيمة العملة الافتراضية المشفرة وقد تنخفض فجأة، خصوصاً أنها لا ترتبط بمؤشرات قائمة وواضحة تتبع لقرارات محددة أو اتجاهات السوق وآلياته؛ مما يجعل هذه العملة مصنفة كأصول عالية المخاطر^(١).

خطر الاختراق: على الرغم من أن تقنية علم التشفير المستخدمة في العملات الافتراضية قد تكون قوية ضد الأحداث والهجمات السيبرانية، ولكن المبرمجين المحترفين في الحاسوب (Hackers) يمكنهم أن يخترقوا محفظة أي شخص، ولا يوجد حق اللجوء إلى الطعن في المعاملات لدى الجهات القضائية؛ وذلك بسبب غياب الإطار القانوني والتنظيمي والحوكمة للعملات الافتراضية المشفرة.

مخاطر الائتمان: حيث يتعرض المستخدمون للعملات الافتراضية المشفرة لهذا النوع من المخاطر فيما يتعلق بالأموال المحتفظ بها في الحسابات الافتراضية، حيث

(١) من الأمثلة على ذلك التقرير الذي نشرته صحيفة إنديبندينت على موقعها العربي في يوم الخميس ١٢ من مايو ٢٠٢٢م بعنوان: «العملات الرقمية تترنح مع نزيف شامل أطاح بنصف قيمتها، «سولانا» تفقد نصف قيمتها والسوق تخسر أكثر من ٨.١ تريليون دولار».



لا يمكن ضمان أن الطرف المقابل قادر على تلبية كامل احتياجاته المالية والتزاماته عند استحقاقها أو في أي وقت في المستقبل .

عدم القبول العام: ويتمثل بعدم قبول العملات الافتراضية المشفرة كوسيلة للدفع من قبل كثير من التجار .

يمكن أن تتخذ وسيلة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح: وذلك لأن المرسل والمستلم يستطيعان من خلال العملات الافتراضية المشفرة القيام بإجراء عمليات الحوالات أو الدفع على أساس الند للند بدون هوية، ولا يوجد وسيط يمكن أن يُعلم السلطات الرسمية ذات الاختصاص عن المعاملات المشبوهة، خصوصاً في ضوء استخدام شبكة الإنترنت المظلم (Dark Net).

مخاطر المعاملات: العديد من أسواق العملات الافتراضية المشفرة تعمل ببساطة على تسهيل الاتصال بين المستثمرين بدون تنظيم أو تقديم أي خدمات تعويض أو وساطة فيما بينهم، وفي هذه الحالات لا يكون للمشاكل المحتملة التي تنشأ بين المستثمرين منصة أو هيئة تشرف على حلها .



مخاطر منصات تداول العملات: لا تخضع منصات تداول العملات الافتراضية المشفرة لأي قوانين تنظيمية تقريباً، وتفتقر عملياتها للشفافية؛ لذلك يعد الاحتيال وانتهاكات الخصوصية أمراً شائعاً، ولا يتمتع المستثمرون بالحماية الكاملة من عمليات الاحتيال أو الخسائر .

مخاطر تعطل منصات التداول: فهي كأى موقع على الويب معرض للأعطال والانقطاع والتوقف، وبالتالي فإن هذه المخاطر تتسبب في وقوع خسارة للمتعاملين أو فقد أموالهم بالكامل .

مخاطر انعدام الثقة: لا يتم دعم معظم العملات الافتراضية المشفرة من بنك مركزي أو منظمة وطنية أو دولية، وإنما يتم تحديد قيمتها من قبل السوق، وهذا قد يعني أن فقدان الثقة بين المتعاملين يمكن أن يؤدي إلى انهيار الأنشطة التجارية وانخفاض حاد في قيمة الاستثمارات في تلك العملات .

القيود القانونية: إن الخوف من استخدام المجرمين والتنظيمات الإرهابية العملات الافتراضية المشفرة يزيد



احتمال قيام الدول بتقييد الحق في الحصول على العملات الافتراضية المشفرة أو حيازتها أو بيعها أو استخدامها .

فقدان البيانات: إذا فقد أيُّ مستخدم المفتاح الخاص بالدخول إلى محفظته الافتراضية المشفرة أو حسابه فلا يمكن استعادته، وستبقى المحفظة مغلقة على ما فيها من عملات؛ مما يجعلها في حكم المفقودة .

عدم إمكانية الصرف: حيث لا يمكن تداول بعض العملات الافتراضية المشفرة إلا مقابل عملة واحدة أو عملات معينة .

مخاطر التعدين على البيئة: عملية تعدين العملات الافتراضية المشفرة Mining عملية معقدة وتتطلب حواسيب حديثة ومتطورة؛ مما يجعلها كثيفة الاستهلاك للطاقة .

لا توجد سياسة استرداد أو إلغاء: إذا كان هناك نزاع بين الأطراف المعنية، أو إذا أرسل شخص ما أموالاً عن طريق الخطأ إلى عنوان محفظة خطأ، فلا يمكن للمرسل استرداد العملات الافتراضية المشفرة المرسلة .

العملات الافتراضية المشفرة في الميزان الشرعي:

إن إصدار النقود التي يتعامل بها الناس في هذا العصر من جهة غير الدولة، أو بدون إذن وليّ الأمر يُفقدُها صفة النقدية، ويُعتبر هذا العمل افتئاتاً على اختصاص وليّ الأمر، وغيّساً للناس، ويفتح باب شر كبير عليهم، فإن أيّ مجموعة من الناس سوف تُصدر لها عملة تتعامل بها فيما بينها، وهذا يؤدي إلى الفوضى وانهيار الاقتصاد.

وحينما نعرض خصائص النقود القانونية على العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية المستقرة أو المدعومة، وكذلك غير المستقرة فإننا نجد أنهما يختلفان في الخصائص التالية:

١- الجهة المُصدرة لها: فالنقود القانونية المادية تُصدرها الدولة، وتراقب المعاملات التي تتم على هذه النقود، أما العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية المستقرة فإنها يُصدرها مبرمجون محترفون من دون الحصول على ترخيص من الدولة بإصدار تلك العملات، ولا تشرف الدولة على استخدام تلك العملات ولا تراقب المعاملات التي تتم عن طريق هذه العملات .



٢- التغطية: فالنقود النظامية قد تكون بغطاء كالذهب أو الفضة، وقد تكتسب قوتها بما لدى هذا البلد من ثروات واحتياطات طبيعية، وبشكل أشمل بما لدى الدولة من أصول أيًا كان مصدرها، كما تستند قيمة وقوة العملة أيضًا إلى حجم احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي، وعلى قدرة الدولة الإنتاجية والتصديرية، أما العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية المستقرة فيتم تغطيتها بعملة نظامية أو معدن ثمين أو بعملة افتراضية مشفرة، إلا أنها ينقصها الشفافية والمصدقية في حجم التغطية؛ وهذا الأمر يرجع إلى عدم وجود الرقابة والإشراف من الدولة أو من أي جهة نظامية معتمدة كالبنوك المركزية، وإلى عدم وجود القانون الذي ينظم إصدار وتداول هذه العملات، فضلًا عن أن العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية غير المستقرة ليس لها أي تغطية سواء بعملة نظامية أو معدن ثمين أو بعملة افتراضية مشفرة .

٣- اكتساب العملة القيمة في ذاتها: فالنقود النظامية استمدت قيمتها من القانون الذي أمر بإصدارها وألزم الناس بالتعامل بها، ويتم تقييم السلع والخدمات به مباشرة



دون توسط أية عملة أخرى، وأما العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية المستقرة وغير المستقرة فإنها تكتسب قيمتها من العملات والمعادن التي تدعمها، وعند الشراء بها - في الغالب - يتم توسط عملات نظامية لتحديد أثمان السلع والخدمات، ومن ثم فهي ليست مقياساً لقيم السلع بها مباشرة، ولا تعتبر من ذاتها وسيطاً لتبادل السلع والخدمات^(١).

٤- الضمان: فالنقود النظامية مضمونة بحكم القانون من قبل مصدرها وعادة تصدرها البنوك المركزية للدول، وأما العملات المشفرة اللامركزية المستقرة وغير المستقرة فلا يضمنها قانون ولا سلطة عامة ولا سلطة خاصة .

٥- استخدامها وسيطاً لتبادل السلع والخدمات: النقود النظامية يتم استخدامها للوساطة في تبادل السلع والخدمات، أما العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية

(١) انظر: وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية . . دراسة فقهية، د/ مراد رايق رشيد عودة، ص ٢١٢، بحث منشور في كتاب أبحاث المؤتمر الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان) عام ٢٠٢١م .



غير المستقرة فإنها وإن كانت قد انتشرت ولاقت قبولاً من بعض الشركات والمؤسسات التجارية، فإن هذا لا يعني اعتبارها وسيطاً لتبادل السلع؛ لأن اعتبار الشيء وسيطاً لتبادل السلع إنما هو خاضع لمصلحة الدولة وهو حق خالص لها^(١).

٦- استخدامها مستودعاً للقيمة ومخزناً للثروة: النقود النظامية تتميز بصلاحياتها لأن تكون مستودعاً للقيمة ومخزناً للثروة، وذلك لتمييزها بثبات قيمتها، ووجود السلطة التي تحافظ على قيمتها وتحميها من التزييف والمقامرة والمراهنة عليها، وأما العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية غير المستقرة، فنظراً لحدوث التقلب والتذبذب الكبيرين في قيمتها، وتأثرها السريع بأي حدث تقني أو موقف رسمي فلا تصلح لأن تكون مستودعاً للقيمة ولا مخزناً للثروة.

٧- استخدامها وسيلة للمدفوعات الآجلة: فالنقود النظامية تصلح أن تكون وسيلة للمدفوعات الآجلة، أما

(١) انظر: العملات الافتراضية - حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي، إعداد/ أسماء العرياني، ص ١١٦-١١٧، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ١٤، العدد: ١، الجزائر، ٢٠٢١م.



العملات الافتراضية اللامركزية وخاصة غير المستقرة فلا تصلح أن تكون وسيلة لقضاء الديون الآجلة؛ لأن هذه الوظيفة مرتبطة بمحافظة النقود على قيمتها الشرائية، والعملات الافتراضية قيمتها غير مستقرة .

٨- الأمان: تتميز النقود النظامية بأنها مضمونة من السلطة التي أصدرتها، وأنه في حال تم اختراق أي حساب بنكي فإنه يتم تعويض صاحب الحساب عن المبلغ الذي تمت سرقة في حال توفر شروط استحقاق المتضرر التعويض، وأما العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية بنوعها في حال تم اختراق المحفظة أو منصة التداول لا يتم تعويض المتضرر أبداً، وكذلك في حال إعلان منصة تداول هذه العملة إفلاسها، أو تم التحويل إلى جهة غير مقصودة بالخطأ؛ لا يتم تعويض مستخدمي هذه المنصة .

التكليف الشرعي للعملات الافتراضية المشفرة اللامركزية:

تعتبر العملات الافتراضية المشفرة بنوعها من أهم نوازل المعاملات المعاصرة، حيث إن العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية تشتمل على بعض خصائص النقود



الحقيقيةة، مثل قبول التعامل بها من بعض الناس وبعض الشركات والمؤسسات التجارية، لكنها - رغم ذلك - لم تحصل على الاعتراف القانوني وذلك بسبب ما تحفها من مخاطر عالية تجعل التعامل بها من الغرر الفاحش والمقامرة، وقد اجتهد علماء الفقه الإسلامي المعاصرون والباحثون في الاقتصاد الإسلامي في تكييفها من أجل الوصول إلى الحكم الشرعي فيها، وسنذكر أهم الآراء في تكييفها والرد عليها على النحو التالي:

الرأي الأول: أن العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية نقد قائم بذاته، وتسري عليها أحكام النقود من وجوب الزكاة فيها وجريان الربا فيها، ويستند هذا الرأي إلى ما يأتي: الأصل في المعاملات الحل، وأن العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية مال متقوم شرعاً كالنقود، بحكم ما آلت إليه في الواقع من أنها يُتملك بها غيرها من العملات والسلع والخدمات^(١).

(١) انظر: الدفع بالنقود الإلكترونية الماهية والمركز القانوني، دراسة تحليلية ومقارنة، د/ أحمد السيد لبيب إبراهيم، ص ١١١، الناشر: دار الجامعة عام ٢٠٠٩م، والعملات المشفرة بين التجريم والتنظيم، د/ أحمد خلف حسين الدخيل، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم



ويُرد هذا الرأي: بما ذُكر من تعرض أسعارها للتقلبات، وكثرة المضاربات والاستعمالات غير القانونية، وجهالة المصدر.

الرأي الثاني: أن العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية عملة خاصة، تُداول في مجتمع محدود على أنها أثمان المبيعات وقيم المتلفات، وحينئذ تكون نقوداً وأثماً لدى من التزم التعامل بها ورضيها دون غيرها، مع وجوب التقيد بحق السلطان في منع تداولها إذا رأى في المنع مصلحة، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى انطباق المقصود بالنقود الخاصة على العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية، وأن اعتبارها عملة نقدية من حيث الأصل هو ما ترجح من أقوال الفقهاء في اصطلاحية النقود، وفتوى علماء الحنفية في بلاد ما وراء النهر في الدراهم المغشوشة

القانونية، ص ٣٢٢، كلية القانون، جامعة الفلوجة، وفي «نقدية العملات الرقمية المشفرة وأثرها في بيان حكمها الشرعي رؤية منهجية»، د/ قطب مصطفى سانو، ص ١٤، بحث مقدم لندوة (العملات الرقمية المشفرة) نظمها وعقدها مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منشور على الشبكة العنكبوتية، والعملات الرقمية المشفرة، د/ ميادة محمد الحسن، ص ٣٠، بحث مقدم لندوة (العملات الرقمية المشفرة).



التي كانت تسمى الغطريفية^(١) بوجوب زكاتها وبجريان الربا فيها^(٢).

ويُرد هذا الرأي: بما ذكرناه في المقارنة، كما أن استدلالهم بإيجاب الزكاة في الدراهم الغطريفية التي كان يتعامل بها أهل بلاد ما وراء النهر لا تدعم رأيهم؛ لأن تلك النقود هي نقود قانونية، سكتها السلطة في تلك البلاد، وأقرهم عليها الإمام حيث قبل الزكاة فيها، وهذا ليس متوفراً في العملات الافتراضية.

الرأي الثالث: العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية سلعة إلكترونية مجهولة المصدر، قائمة على المقامرة، حيث إن مشتريها يبذل المال مقابل الحصول عليها، وفي ذات الوقت لا ضمان لبقاء قيمتها، كما أنها قائمة على الغرر والجهالة؛

(١) النقود الغطريفية: هي نقود من حديد ونحاس وغير ذلك من جواهر مختلفة، منسوبة إلى غطريف أمير خراسان أيام الرشيد.

(٢) انظر: النقد الافتراضي، بيتكوين أنموذجاً، إبراهيم يحيى، ص ١٨، ورقة بحثية مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وزكاة العملات الافتراضية معالجتها الفقهية وآثارها الاقتصادية، د/ إبراهيم عبد الحليم عبادة، د/ راشد الجمهور، ص ٤١٠، بحث منشور في كتاب وقائع مؤتمر العملات الافتراضية في الميزان، الذي عقدته جامعة الشارقة عام ٢٠١٩ م.



لأنها مجهولة العيار والمصدر، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أنها لا تستوفي شروط ووظائف النقود، وليست صادرة عن سلطة وجهة ضامنة، وتستعمل استعمالاً أصيلاً في المضاربات، وهو المقصود من امتلاكها، واشتمالها على الغرر والجهالة كونها مجهولة في معيارها ومصدرها، واشتمالها على القمار؛ حيث ينفق ويبدل نقوداً في مقابل الحصول عليها، وفي ذات الوقت لا ضامن لبقاء ثمنيتها وقيمتها^(١).

ويمكن أن يُناقش هذا الرأي: بأن العملات الافتراضية المشفرة ليست سلعة؛ فليس لها قيمة في ذاتها المجردة، والسلع هي كل ما عدا الأثمان^(٢)، كما أن السلع ينتفع بها في إشباع الحاجات ومكملاتها، والعملات الافتراضية المشفرة اللامركزية لا تقوم بهذه الوظيفة .

(١) انظر: وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية دراسة فقهية، د/ مراد رايق رشيد عودة، ص ٢١٤، والعملات الافتراضية - حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي، أسماء العرياني، ص ١٢٣، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ٢٠٢١ م.

(٢) انظر: التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجاً)، إعداد/ منير ماهر أحمد، د/ أحمد سفيان عبد الله، د/ سهيل شريف، ص ٢٢٦، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، دولة قطر، عدد : ٨، إبريل ٢٠١٨ م.



الرأي الرابع: أن العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية أصول استثمارية كالأسهم والسندات^(١)، واستند أنصار هذا الرأي إلى التشابه بين العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية والأسهم، وذلك من عدة أمور منها: الاكتتاب، واستهداف الربح، والقابلية للتداول. ويمكن أن يُناقش هذا الرأي: بأن العملات الافتراضية المشفرة المركزية لا يمكن أن تكون اسمية ولا عينية ولا ممتازة ولا خاصة برأس المال أو بالتمتع، ولا تفرض أي شكلية في هذا الشأن، كما أنها بطبيعتها تأبى الخضوع للرهن، لا سيما وأن من أهم خصائصها هو القدرة على إخفاء هوية المستخدم، مما يقلل من إمكانية رهنها، وبالتالي يجهض مشروع المقاربة بينها وبين الأسهم والسندات .

(١) يذهب كثير من فقهاء القانون إلى إعطاء صفة الأسهم أو السندات للعملات الافتراضية المشفرة اللامركزية على أساس أوجه الشبه بين العملات المشفرة وبين الأسهم والسندات، وقد تبنت هذا الرأي بعض الهيئات العامة . انظر: العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة (الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرهما، دراسة مقارنة)، إعداد/ أحمد قاسم فرح، ص ٨١٣، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٦، عدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩م، والنقود المشفرة نظرة تأصيلية، د/ سامي بن إبراهيم السويلم، ص ٤، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية، والطبيعة القانونية للعملات المشفرة، أحمد خلف حسين الدخيل، ص ٢٢، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية .



الحكم الشرعي في التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة:

تعددت أقوال علماء الفقه الإسلامي في التكييف الفقهي للعملات الافتراضية المشفرة اللامركزية، ومن ثم تنزيل الحكم الشرعي على هذه العملات، وذلك على النحو التالي:

القول الأول: عدم جواز التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة اللامركزية مطلقاً، وقد استدل أصحاب هذا القول بما يأتي^(١):

١ - العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية لا تتحقق فيها وظائف النقود وشروطها، ومنها عدم الاستقرار النسبي، ويظهر ذلك في التذبذبات المستمرة في قيمتها، وعدم قدرتها على المحافظة على قدرتها الشرائية.

ونوقش: بأن أسعار العملات الورقية تتذبذب كذلك، ولم يقل أحد بحرمة التعامل بها لتذبذبها.

(١) العملات الافتراضية - حقيقتها وتكييفها وحكمها - إعداد/ أسماء العرياني، ص ١٢٤، والعملات المشفرة والمعاصرة ماهيتها وضوابط التعامل بها، إعداد محمد عيادة الكبيسي، ص ٦٢٦، منتدى الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ٢٠١٨م، والتأصيل الفقهي للعملات المشفرة - البيتكوين نموذجاً - إعداد/ غسان الشيخ، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.



ويجاب عنه: إن تذبذب أسعار العملات النظامية سببه - في الغالب - تأثيرها باقتصاد الدولة ارتفاعاً وانخفاضاً، وتذبذبها يكون بصورة محدودة، أما العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية فإن تذبذبها مستمر وكبير، ويتأثر بمتغيرات سوقية متنوعة، وهو ما يمنعها من أن تكون مقياساً للسلع؛ لأن المقياس لا بد أن يكون ثابتاً، وهذا يُضعف مكانتها النقدية .

٢- العملات الافتراضية المشفرة المركزية تشوبها الجهالة والغرر الفاحش، فهي تصدر عن جهات مجهولة ولا يوجد ضامن لها.

ونوقش: بأن هذه الجهالة غير مؤثرة في الحكم الكلي، كما يمكن تعويض ذلك من خلال عدم إمكانية التحكم والتلاعب بالنظام لكونها مشفرة، فاختراق محافظها الإلكترونية وسرقة محتوياتها يكاد يكون شبه مستحيل، فهذا يجعلها تتميز بخاصية الأمان.

ويجاب عنه: بأنه يستحيل الثقة بجهة تدعي هذا الكلام وهي جهة مجهولة، وما الذي يمنع هذه الجهة من اختراق



المحافظ الإلكترونية وسرقتها، ما دامت هي مجهولة، كما أنه قد حصلت حالات اختراق كثيرة سواء لمحافظ المتعاملين بتلك العملات أم لمنصات أو بورصات تداول تلك العملات.

٣- العملات الافتراضية المشفرة تشتمل على القمار؛ لأن الذي يستطيع التعدين هو شخص واحد كل عشر دقائق ويفشل الباقون في ذات الوقت، فهذا يعني خسارتهم للجهد والمال.

ونوقش: بأنه يمكن تكييف عملية التعدين بعقد الجعالة، فلا يشترط كون العمل معلوماً، وكون العامل معيناً .

ويجاب عنه: على فرض صحة تكييفها بأنها عقد جعالة، فإن ذلك منقوض بجهالة الجعل .

٤- العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية تصدرها جهات غير حكومية، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ضرب النقود وإصدارها من السياسات المالية الخاصة بالدولة.



ونوقش: بأن إصدار العملات الافتراضية المشفرة من قبل جهات غير حكومية لا يعني تحريم التعامل بها؛ لأن المتعاملين بها على علم تام بقوانين التداول بها .

ويجب عنه: بأن واضع هذه القوانين هم أناس مجهولون، ووضعهم لها لا يعني سلامتها من المخاطر، كما أن في ذلك تعدياً على سياسة الدولة المخولة بإصدار العملات ورقابتها، وحتى لو فرضنا أن ضرب النقود وإصدارها ليست مسألة سيادية للدولة فإنه لا بد من تقييدها بعدم الإضرار بالناس، وذلك غير متحقق في العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية .

٥- العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية بصورتها الحالية تسهل جرائم كبرى، مثل: جريمة غسيل الأموال، وتجارة المخدرات .

ونوقش: بأن هذه الجرائم تحصل أيضاً فيمن يستعمل العملات النظامية أو الإلكترونية، ولم يقل أحد بحرمتها .

ويجب عنه: بأن الجرائم الحاصلة باستعمال العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية لا يمكن معرفة



المجرم، ولا معاقبته، على عكس المجرم في العملات النظامية، فإنه يمكن معرفته، ومعاقبته من قبل الدولة .

القول الثاني: جواز التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة اللامركزية، وقد استدل أصحاب هذا القول بالآتي:

١- الأصل في المعاملات الإباحة، والعقلاء يختارون ما ينفعهم من المعاملات بشرط ألا يتعارض ذلك مع المصلحة العامة.

ويجاب عنه: بأن إباحة التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة اللامركزية يتعارض مع المصلحة العامة بسبب العيوب والمخاطر التي سبق ذكرها .

٢- ما روي عن الإمام مالك رحمه الله أنه قال: لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لهم سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظراً^(١).

ويجاب عنه: بأن النقود التي أجازها الإمام مالك رحمه الله هي نقود محسوسة، أما العملات الافتراضية المشفرة فإنها ليس لها

(١) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي الحميري ٦/١٦٠، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٥هـ.



وجود فيزيائي، وعلى التسليم بدخولها فيما يمكن أن يتعارف الناس على اعتباره معياراً للتنمية، كالنقود؛ فإن الواقع شاهد على أن العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية لم يتعارف أي مجتمع من المجتمعات على اعتبارها كالنقود النظامية، وأن المتعاملين بها يستخدمونها - في الغالب - للمضاربة على الربح، وليس وسيطاً للتبادل وقيماً للسلع.

٣- العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية سلعة ذات قيمة .

ويجاب عنه: بأن القيمة المزعومة لهذه العملات مستمدة من كونها وسيلة مضاربة ذات مخاطر عالية لا تنفك عن الجهالة والغرر، فهي كأدوات القمار والميسر التي تكتسب قيمتها من رغبة المقامرين لا غير .

٤- العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية تؤدي وظائف النقود كاملة .

ويجاب عنه: بأننا لا نسلم بذلك، وقد ذكرنا الفرق بين وظيفة النقود ووظيفة العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية على سبيل التفصيل .



القول الثالث: التوقف، واستدل أصحاب هذا القول بأن موضوع العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية يعتمد على التقنية، ولا تزال العملات الافتراضية المشفرة يحفها كثير من الغموض من حيث الحصول عليها وتداولها، ولم يثبت شيء يمكن أن يستند إليه كآلية عمل واضحة، بحيث يُتأكد من انتفاء الغرر وأي تعامل محرم بها .

الترجيح:

الذي يترجح لدى الباحث أن العملات الافتراضية المشفرة اللامركزية بنوعيتها لا يجوز التعامل فيها؛ لأنها لا تتوفر فيها جميع وظائف النقود، ولما يوجد فيها من عيوب وما تحفها من مخاطر .

وقد أدركت الهيئات والمؤسسات المالية العالمية والدول الكبرى العيوب والمخاطر التي تحدق بهذا النوع من العملات لذلك أعطتها جُلَّ اهتمامها، وأصدرت حزمة من المبادئ والضوابط التي رأت أنها ستحد من تلك العيوب والمخاطر، ومن ذلك أن صندوق النقد الدولي أصدر بياناً يقرر فيه أن العملات المشفرة تمضي في مسار يمكنه



إحداث تغيير جذري في النظام المالي والتقدي والمصرفي في مختلف أرجاء المعمورة؛ لذلك فإنه يتعين عند إنشاء منظومة مالية عالمية للعمليات الافتراضية المشفرة الالتزام بأمور تبدو جوهرية للغاية للحد من تقلباتها العنيفة، منها:

- حتمية حصول مُقدمي خدمة الأصول المشفرة على تراخيص رسمية .
- إخضاع بورصات هذه العملات للقواعد ذاتها المنظمة للبورصات العالمية بكل أنواعها .
- إشراف البنوك المركزية على تلك العملات .
- وضع شروط خاصة عند التعامل مع تلك العملات من جانب الأجهزة التنظيمية العاملة في الشركات الاستشارية والقطاعات المصرفية والأوراق المالية والتأمين ومعاشات التقاعد .

ومن جانب آخر فقد صدّق وزراء المالية في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى على ثلاثة عشر مبدأً للسياسة العامة بخصوص العملات الافتراضية المشفرة



التي يمكن للبنوك المركزية إصدارها، قائلين: إن مثل هذه العملات يجب أن تستند إلى الشفافية وسيادة القانون والحوكمة الاقتصادية السليمة^(١).



(١) إرشادات للبنوك المركزية لإصدار العملات الرقمية، صادرة عن اجتماع وزراء المالية لمجموعة الدول السبع الصناعية في واشنطن، في يوم الأربعاء بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٢١ م.

التعامل بالعملات الافتراضية^(١)

النقود في الاصطلاح: ما تعارف عليه الناس وقبلوه مقياساً للقيمة ووسيطاً في تبادل السلع والخدمات، وقد عرّف علماء الاقتصاد النقود بأنها: الشيء الذي يلقي قبولاً عاماً في التداول، ويستخدم وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها؛ وتستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة^(٢).

ولم يكن الناس في أول الزمان يعرفون النقود، وكان أسلوب المقايضة في تبادل السلع والخدمات هو المتداول بينهم؛ ولصعوبة ذلك ظهرت النقود في عام ٢٦٩ - ٢٦٨ قبل الميلاد وتم سكها من الذهب والفضة، وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة ٧٦ للهجرة تم ضرب

(١) أ.د. عثمان أحمد عثمان، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية ووكيل المعهد.

(٢) مذكرات في النقود والبنوك، د/إسماعيل محمد هاشم، ص ١٤، دار النهضة العربية، القاهرة.



الدرهم الإسلامي^(١)، وتعددت الدنانير والدراهم في العصر الإسلامي من الذهب والفضة، وهناك من الفقهاء من حرّموا ضرب الدراهم المغشوشة بخلطها بالنحاس؛ لأن فيها إفساداً للنقود وإضراراً بذوي الحقوق، وغلاء للأسعار، نتيجة التضخم النقدي الناتج عن كون القيمة الاسمية تزيد عن القيمة الحقيقية للدراهم^(٢).

ثم ظهرت الفلوس - وهي من النحاس - في عهد المماليك، ولكن ظلت النقود من الذهب والفضة، ونتيجة للحرب العالمية الأولى تم التداول الإجباري بالنقود الورقية، وأصبحت النقود الورقية نقوداً إلزامية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، وبسبب هذا التطور اختفى النقد المشغول من الذهب والفضة من التداول، ولم تعد الدول تتخذها نقداً، بل أصبح المعدنان يحددان قيمتهما بالنقد الورقي، فقرّر مؤتمر جامايكا للإصلاح النقدي في عام ١٩٧٦ م استبعاد الذهب من النظام النقدي باعتباره أساساً

(١) الأخبار الطوال لأبي الدنيوري، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتاب العربي، ص ٣١٦، القاهرة، ١٩٦٠ م.

(٢) انظر: الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، د/ أحمد حسن، دار الفكر، ص ٢٢ وما بعدها، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٩ م.



لتقدير قيمة العملات، وتحويل الذهب إلى بضاعة عادية،
وتفريغ الذهب من معناه النقدي^(١).

نشأة العملات الافتراضية أو الرقمية أو المشفرة:

أحدثت الثورة المعرفية حراكاً ضخماً على مستوى العالم، وكانت آثار هذه الثورة التكنولوجية جلية وواضحة للعيان، وأذعنت الشركات والأفراد والمجتمعات كرهاً أو طوعاً لها، فالأفراد عليهم مسئولية مواكبة التطورات والتحويلات المستمرة والسريعة لتحسين مستوى مهاراتهم، وكذلك مواكبة الشركات العالمية لهذه الموجة الكبيرة من التغير للولوج إلى الاقتصاد المعرفي، والتحول من الاقتصاد القائم على رأس المال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة^(٢).

هذا، وقد بدأت البنوك والمؤسسات المالية بالاستفادة من هذه الثورة بتأسيس بنوك إلكترونية للتأثير في المجالات

(١) تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، د/ هايل عبد اللطيف داود، ص ٦٥ وما بعدها، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٩ م.

(2) Chohan, Usman W . "A history of bitcoin" 2017.



المالية على مستوى العالم، وظلت البنوك تسيطر على كل مجريات الأمور المالية إلى أن جاء عام ٢٠٠٩م حيث تم الإعلان عن ظهور عملة جديدة لم يعهدها الاقتصاد العالمي من قبل، وهي عملة «بيتكوين» والتي تعد أول عملة إلكترونية يتم تداولها، ومنذ ذلك اليوم تشهد النقود الافتراضية أو «بيتكوين» قفزة في عالم الاقتصاد العالمي، ليثور تساؤل حول مستقبل هذه العملة ومدى سيطرتها على الاقتصاد العالمي، وهل ستكون بديلاً متعارفاً عليه لعملات الدول المختلفة؟⁽¹⁾.

أهم العملات الافتراضية:

عملة البيتكوين: هي عملة مشفرة، أي عملة إلكترونية يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت بشكل كامل دون وجود مادي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، وتعني كلمة عملة مشفرة crypto currency أي أنها تعتمد بشكل أساس

(1) Lewis, Amtony, The basics of bitcoins and blockchains: an introduction to cryptocurrencies and th technology that powers them.



على مبادئ التشفير في جميع جوانبها، وهي وإن كانت تعتبر العملة الأولى من نوعها والأكثر شهرة وانتشاراً إلا أنها ليست العملة التشفيرية الوحيدة الموجودة على شبكة الإنترنت، فتتوفر حالياً ما لا يقل عن ٦٠ عملة تشفيرية مختلفة^(١)، منها ما لا يقل عن ٦ عملات يمكن وصفها بالرئيسة^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن نشأة فكرة عملة «بيتكوين» أتت من قبل شخص أطلق على نفسه الاسم الرمزي (ساتوشي ناكاموتو) في ورقة بحثية في عام ٢٠٠٨م، ووصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند Peer-to-Peer، وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، وقد طرحت للتداول للمرة الأولى سنة ٢٠٠٩م،

(1) Martins, Sergio, and Yang Yang . "Introduction to bitcoins: a pseudo-anonymous electronic currency system ." In Proceedings of the 2011 Conference of the Center for Advanced Studies on Collaborative Research, pp . 3492011 . 350- .

(2) Reid, Fergal, and Martin Harrigan . "An analysis of anonymity in the bitcoin system ." In Security and privacy in social networks, pp . 197223- . Springer, New York, NY, 2013 .



وتوصف آلية عمل البيتكوين بأنها العملة الافتراضية التي تعمل وفقاً لنظام لا مركزي، حيث يتم تبادل العملة بين طرفين فقط دون وسيط أو تحمل عمولات نتيجة التبادل، وتقوم بيتكوين على التعاملات المالية تستخدم التوقيع الإلكتروني والتشفير بين شخصين مباشرة دون وجود هيئة وسيطة تنظم هذه التعاملات، حيث تذهب النقود من حساب مستخدم إلى آخر بشكل فوري ودون وجود أي رسوم تحويل، ودون المرور عبر أي مصارف أو أي جهات وسيطة من أي نوع كان⁽¹⁾.

عملة الإثيريوم (Ethereum): هي ثاني أكبر العملات الافتراضية بعد (البيتكوين)، وقيمتها السوقية تعتبر الثانية بين العملات الافتراضية⁽²⁾.

عملة الريببل (Ripple) ورمزها (XRP): ظهرت عملة (الريببل) في أواخر عام ٢٠١٣م، واحتلت إبان ظهورها المرتبة الثانية بعد (البيتكوين) خلال مدة وجيزة،

(1) Ronald A . Glantz: What is Bitcoin? (U S A: pantera primer, 2014)P5 .

(2) Chen, Jiachi . "Finding ethereum smart contracts security issues by comparing history versions ." In Proceedings of the 35th IEEE/ACM International Conference on Automated Software Engineering, pp . 13822020 . 1384-



إلا أنها أصيبت بعدوى التراجع والانخفاض لتستقر في المرتبة الثالثة بعد عملة (الإيثريوم)، وأهم ما يميز عملة (الريبيل) أن لها جهة مركزية تصدرها وتعتمد عليها، كما أنها تستخدم لغاية مختلفة تماماً، فهي عبارة عن شبكة معاملات مركزية تقوم على استخدامها البنوك لتحويل النقود، شأنها شأن نظام (السويفت Swift) المشهور، حيث يتم تحويل المبلغ المرسل أولاً إلى عملة (الريبيل) ومن ثم يرسل بعدها عبر الشبكة الافتراضية، ثم يتم إعادة تحويله مرة أخرى إلى العملة المطلوبة من قبل الطرف الآخر، ويرى القائمون على إدارة هذه العملة أن هذه الطريقة أسرع وأكثر أماناً واعتماداً من استخدام عملات مشفرة أخرى غير مركزية .

أهم عيوب العملات الافتراضية:

١. خلوها -مثل البيتكوين والإيثريوم- من جهة إصدار؛ فهي غير تابعة لأي بنك مركزي أو سلطة نقدية، وهو ما يجعلها خالية من الضمانات والتغطية، وهذا يفقدها الثقة المطلقة التي تتمتع بها العملات التقليدية.



٢. صعوبة تخزين العملات الافتراضية في منصات التداول.

٣. تهدد الاستقرار النقدي للدول المستخدمة لهذه العملات .

٤. صعوبة تعدينها أو إصدارها، وذلك للحاجة إلى التعامل مع برامج وعمليات حسابية معقدة .

٥. التقلبات الكبيرة لسعر النقود الافتراضية بسبب المراهنات، فهي بلا حماية قانونية .

٦. عدم اعتراف المؤسسات المالية الدولية بالعملات الافتراضية .

٧. تستخدم في التجارة غير المشروعة، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب .

سوق «البيتكوين» الفرص والمخاطر:

ترفض كثير من الدول استخدام هذه العملة، في حين لم تحدد بعض الدول الأخرى موقفها الرسمي بعد من استخدامها، إلا أن هناك عددًا من المؤشرات التي يمكن



من خلالها تحليل سوق «البيتكوين» وتحديد المخاطر الناجمة عن استخدامها، حيث وصل سعر البيتكوين في ٢١ من أكتوبر ٢٠٢١م إلى أكثر من ٦٦ ألف دولار، ووصل حجم إصدار بيتكوين ٢٠ مليار بيتكوين، كما بلغ عدد المستخدمين للبيتكوين نحو ١١ مليون شخص على مستوى العالم، ومنذ إصدار عملة بيتكوين فإن عمليات التداول عليها تزداد يوماً بعد يوم، حيث بلغ متوسط المعاملات اليومية أكثر من ١٥٤ مليون عملية تداول يومية، فضلاً عن حجم التقلبات والمضاربة عليها، ومن ثم فإن استخدام هذا النوع من النقود يمثل خطورة حقيقية على السلطات النقدية؛ حيث تهدد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر فيها استخدامها، فعندما تزداد الكميات المستخدمة من البيتكوين فإن ذلك يعني أن عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية كإحدى وسائل الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولذلك فإن الكميات المتداولة من البيتكوين مهما بلغ سعرها ستظل تمثل نسبة ضئيلة من عرض النقود على



مستوى العالم، ولكن مع زيادة اتجاه الشركات والأفراد إلى استخدامها سيؤدي إلى عدم قدرة تحكّم السلطات النقدية المحلية في عرض النقود، ومن المخاطر الشديدة أيضًا تعرض المحافظ الاستثمارية للأفراد لعمليات قرصنة لسرقة أموالهم .

الآثار السلبية للعمّلات الافتراضية على الاستقرار الاقتصادي:

مع توقع نمو وتطور التجارة الإلكترونية؛ فإن حجم النقود الافتراضية في الاقتصاد سيصعب تحديده، وذلك لعدم خضوع هذه النقود لإشراف سلطة مركزية نقدية، الأمر الذي سيؤثر سلبياً في المدى الطويل على آلية سير نظم المدفوعات، وهذا بالتبعية سيؤثر على استقرار الأسواق المالية، كما سيسهم أيضاً في عدم دقة قياس معدلات سرعة دوران النقود، ومن جهة أخرى فإن حركة سعر الصرف للعمّلات الافتراضية وخاصة (البيتكوين) تشهد تقلبات كثيرة وكبيرة جداً، مما ينعكس على أسعار الصرف للعملة المحلية، كما أنه يمكن ملاحظة أثر استخدام العمّلات الافتراضية في شقين:



الشق الأول: يتجسد في صدمات الطلب الكلي على غرار التحويلات المالية واسعة النطاق، وبالتالي صدمات إيجابية للتبادل التجاري .

الشق الثاني: يتمثل في عدم استقرار السياسة النقدية وزيادة تأثيرها بالعولمة، حيث إن الاستقرار يتأثر ويتضرر إذا تم استخدام العملات الافتراضية في المعاملات .

ومن أبرز العوامل المؤثرة في التبادل التجاري الدولي: التقدم العلمي والتقني الذي يتناسب طردياً مع حركة التجارة؛ لأنه يزيد في المنتجات والخدمات المتاحة، ويزيد في سرعة الحصول عليها، كما أن للتسهيلات النقدية الدور الأهم في ذلك، ولكن عند النظر إلى حجم التبادل التجاري بالعملات الافتراضية نجد أنه لا يزال محدوداً جداً، مما يمكن معه القول بأن تأثير هذه العملة حتى الآن على التبادل التجاري الدولي لا يزال محدوداً، بل وغير مؤثر في معدلات التبادل التجاري الدولي، ويمكن إرجاع ذلك لعدد من الأسباب، من أهمها:



- محدودية القاعدة النقدية للنقود الافتراضية.
- عدم موافقة الجهات التشريعية في غالبية دول العالم على اعتبارها وحدة إبراء قانونية .
- أنها تهدد سيطرة بعض العملات على الاقتصاد العالمي.
- جهالة المصدِر، و جهالة المتعاملين، وعدم وجود ضامن .

وختامًا .. فإن العملات الافتراضية بوضعها الحالي لا تتفق مع شروط العملات الرسمية، وتمثّل خطراً على الاقتصاد العالمي والمحلي إلى جانب عيوبها السابق ذكرها، ومن ثم لا يجوز التعامل بها ؛ لما تمثله من غرر في التعامل وضرر في التداول .





الاجتهاد المؤسسي

"العملات الافتراضية والمشفرة أنموذجاً"^(١)

إن الإسلام دينٌ واقعيٌّ يؤمن بأن الحياة التي يحيها الإنسان حياة ولود حافلة بالعديد من الأحداث، وتأتي كل ساعة بوليد، وأن ما تتمخض عنه الأيام والليالي من أحداث يُفسح لها الإسلام مكاناً في مُجتمعها على قدرها، ويرعى لها حقها من بين مبادئه وأحكامه، والإسلام لا يضيق بالجديد في الحياة ولا يتنكر له ما دام يحقق نفعاً ويسد مطلباً، بل إنه يزيه ويباركه ما دام لا يُخالف نصّاً أو اجتهاداً .

مفهوم الاجتهاد الجماعي:

تأتي كلمة الاجتهاد في اللغة بمعنى الجهد والمشقة، فاجتهد أي: استفرغ جهده وما وسعه من قولٍ أو فعلٍ للوصول لشيء، فالتاء في اجتهد لفرط المعاناة والمشقة

(١) أ. د/ المأمون جبر، أستاذ القانون العام والتشريعات الاقتصادية، عميد بالجامعة المصرية.



وبذل الطاقة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾^(١)، وبناءً عليه لا يستعمل الاجتهاد إلا فيما فيه جهد ومشقة، فيقال: اجتهد في حمل الرحال لا النواة^(٢)، وأما كلمة الجماعي فهي من الفعل جمع، والجمع: تأليف المفترق وضم الشيء بتقريب بعضه إلى بعض، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾^(٣).

وقد تعددت تعريفات الأصوليين للاجتهاد، ويمكن بيان بعضها على النحو التالي:

١- بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي، عقلياً كان أو نقلياً، قطعياً كان أو ظنياً^(٤).

(١) [سورة التوبة، الآية: ٧٩].

(٢) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ٣/٣٨٦، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري، ٢/ ١١٩٥، تحقيق: د/ حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود/ يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٣) [سورة النور، الآية: ٦٢].

(٤) التحرير في أصول الفقه لابن المهام، ص ٥٢٢، مصطفى الباي الحلبي، مصر، (وهذا التعريف لابن المهام).



٢- بذل الجهد في تعرف الحكم الشرعي^(١).

ونرى أن التعريف الأول أولى بالقبول؛ كونه يدخل تحته الاجتهادات مطلقاً: العقلية، والنقلية، والقطعية، والظنية، ومن ثمّ يمكن تعريف الاجتهاد الجماعي بأنّه: بذل الوسع من الجماعة المعتبرة شرعاً وقانوناً للوصول للحكم الشرعي . وكان تقييد الاجتهاد بالشرعي والقانوني؛ لأن الاجتهاد الجماعي لا بد وأن يكون منطبقاً عليه الضوابط الشرعية والقانونية، والأولى: يمكن حصرها في تحصيل أتباعه شروط المجتهد التي نص عليها الفقهاء^(٢)، ومنها: العلم بآيات الأحكام، وأحاديث الأحكام، والفقه، وأصول الفقه، واللغة العربية، ومصطلح الحديث، والثانية: وهو قانونية هذا الأمر؛ حيث إنّهُ قد خرجت مؤسسات غير رسمية

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي، ٣/ ٥٧٦، مؤسسة الرسالة، بيروت .

(٢) انظر: قواطع الأدلة في الأصول للمروزي السمعاني، ٢/ ٣٥٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن قدامة المقدسي، ٣/ ٣٣٤، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، والإيهاج في شرح المنهاج، تقي الدين ابن السبكي، ٨/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .



وأدلت بدلوها في هذا المجال فكان أثر ذلك وخيمًا
على الحياة بجوانبها المختلفة وجوانبها المتعددة^(١).

أنواع الاجتهاد الجماعي ونماذجه:

يمكن تقسيم الاجتهاد الجماعي إلى عدة تقسيمات
بناء على الواقع الفقهي كما يلي:

١. اجتهاد جماعي مشوري: وهو في الأصل اجتهادات
فردية لكنها مبنية على مشورة المجتهد للمجتهدين
كما في القاضي، ذكر الإمام خليل أنه يندب له مشورة
العلماء^(٢)، فالقاسم المشترك هنا هو المشورة، وإن
كان حكم القاضي بعد ذلك فردياً فكذلك المجتهد
فتواه فردية لكنها مبنية على المشورة.

٢. اجتهاد جماعي مؤسسي: وهو الصادر عن
مؤسسة تعترف الدولة بها بوصفها مؤسسة
للفتوى والاجتهاد، وهذا الاجتهاد المؤسسي

(١) وذلك مثل المؤسسات غير الشرعية للجاعات المتطرفة والإرهابية، والتي أخرجت ما
أسمته بالفتاوى تعود بالأثر الوخيم على البلاد والعباد.
(٢) انظر: الذخيرة للقرافي، ٨٧/١٠، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٤ م، ومختصر
العلامة خليل بن إسحاق بن موسى، لضياء الدين الجندي المالكي المصري، ١/٢٦٩، دار
الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.



يندرج تحته نماذج كثيرة مثل: مجامع الفقه المعتمدة، وهيئات كبار العلماء، ودور الإفتاء، وغير ذلك من المؤسسات الرسمية المعتمدة^(١)، ويمكن تقسيم الاجتهاد المؤسسي إلى المحلي والدولي، والمؤسسي الدولي أعلى في الحجية من المؤسسي المحلي .

٣. اجتهاد جماعي غير مؤسسي: وهو الذي لا يندرج في الحقيقة تحت مظلة مؤسسة دولية معتمدة، وهذا الاجتهاد له مخاطره التي تتمثل في بعض المسائل التي قد تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي؛ بناء على ما يخرج من هذه الجهات غير المؤسسية من فتاوى واجتهادات .

أهمية الاجتهاد الجماعي وأثره:

- يُعدُّ من أهم الوسائل للوصول للإجماع^(٢)، والذي هو مطلوبٌ لرفع الخلاف في كثير من المسائل المعاصرة.

(١) يرجع لهذه المؤسسات على المواقع الرسمية لها على الشبكة العنكبوتية .

(٢) انظر: الإجماع للنيسابوري، تحقيق/ فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط١،

١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .



- إتقان الوصول للحكم الشرعي على أكمل وجه
مستطاع؛ إذ لا يتم هذا الاجتهاد إلا من خلال كَوَكِبَةٍ من
العلماء المجتهدين المتوفر فيهم شروط الاجتهاد .

- منع التخطي في الفتوى الشرعية؛ إذ المؤسسة في
الاجتهاد تجبّ غيرها من الفتاوى الفردية والمتخططة دون
غطاء منهجي بأدواته الفقهية .

- إثراء الفقه الإسلامي بمزيد من الأبحاث
المنهجية^(١) في القضايا المعاصرة، والتي ينسب عليها
الانفتاح الفقهي في كثير من المستجدات .

- ضبط خطوات الاجتهاد في المسائل المعاصرة
وغيرها من خلال الاجتهاد المؤسسي .

- سرعة الوصول للحكم الشرعي؛ لا سيما في المسائل
المستجدة الملحة في عصرنا، مع الإتقان في ذلك .

التطبيقات الفقهية للاجتهاد الجماعي:

حينما نتحدث عن التطبيق الفقهي للاجتهاد الجماعي
فينبغي أن نتحدث عنه من وجهين:

(١) راجع: أبحاث مجمع الفقه الإسلامي من خلال مجلته الدورية .



الوجه الأول: ماهية التطبيق الواقعي لهذا الاجتهاد الجماعي عبر العصور وفق تاريخ التشريع الإسلامي، والواقع أننا سنجد ذلك التطبيق في زمن النبي ﷺ من خلال بعض الوقائع، كما نجد في عصور المذاهب الفقهية اجتهادات تلاميذهم مجتمعين ومفترقين؛ كأبي يوسف، ومحمد بن الحسن من الحنفية، وكذلك عبد الرحمن بن القاسم، وسحنون من المالكية، وغيرهم.

الوجه الثاني: ما يتعلق بالمستجدات المعاصرة التطبيقية في هذا الجانب، ويمكن تقسيم تلك المستجدات إلى قسمين، الأول: ما فيه اجتهاد جماعي حاصل من خلال قرارات المجامع الفقهية المعتمدة، مثل قرارات هذه المجامع في أحكام التعاملات المصرفية الحديثة كالأسهم والسندات^(١)، والثاني: ما ليس فيه اجتهادات

(١) خلاصة القول في الأسهم: هي حصّة من الشركة تقبل الريح والخسارة، فهي صكوك قابلة للتداول تمثل الحصص التي يملكها الإنسان في الشركة، ويتكون رأس المال من هذه الأسهم سواء كانت نقدية أو عينية، وهي بذلك موافقة لقواعد المضاربة في الفقه الإسلامي، وبناءً عليه فقد جاء في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، بأنه: «في الأسهم المعاصرة الذي عليه أهل العلم هو جواز بيعها، والسهم إذا بيع فإنه ليست قيمته من الأعيان جميعها، ففي شركة الكهرباء مثلاً تكون قيمة السهم من الأعيان وتكون نقدًا، لكن ما لم يثبت استقلالاً فيغتنف



جماعية مؤسسية معاصرة، كالحكم الشرعي لعملات
البيتكوين والتسويق الشبكي على سبيل المثال لا الحصر.
البيتكوين^(١):

هو نوع من العملات الرقمية تم تطويره في عام ٢٠٠٩م
من قبل مطور برمجيات مجهول، وعُرف بالاسم المستعار
(Santohi Nakaa-Moto)^(٢)، وعندما اقترح هذه العملة
المشفرة كان الهدف هو إنشاء عملة لا تعتمد على أي
سلطة مركزية بينما يمكن تحويلها بسهولة رقمياً؛ مما
يستلزم رسوماً منخفضة للغاية إن وجدت، وهو في الواقع
الأول من نوعه؛ حيث يمكن الاحتفاظ بها إلكترونياً فقط

هذا النقد الضئيل بجانب الأعيان الموجودة المتكاثرة»، راجع: مجلة مجمع الفقه الإسلامي
التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، ٣/ ١٤٦٨، تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.
وخلاصة القول في السندات: هي صكوك قابلة للتداول تمثل قرصاً، وتصدرها الحكومات
والشركات عندما تستدين من الناس، ويعتبر حامله دائناً للشركة ولا يعد شريكاً فيها،
راجع: موسوعة الفقه الإسلامي، محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، ٣/ ٥٧٣، بيت
الأفكار الدولية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(1) Cong, L. W., Z. He and J. Li. "Decentralized mining in centralized pools." No. w25592, National Bureau of Economic Research, (2019).

(2) Nakamoto, Satoshi, "Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System," self-published paper, 2008. As of February 15, 2015 :



واستخدامها لتسديد المدفوعات دون أي رسوم مصاحبة، وذلك على عكس أنواع العملات الأخرى، ولم تتم طباعة هذه العملة؛ وهذا هو السبب في أنها تُعرف أيضاً باسم العملة الرقمية المشفرة (Cryptocurrency).

تعمل البيتكوين من خلال سلسلة الكتلة⁽¹⁾ (BlockChain) وهو دفتر أستاذ (Ledger) عام لا مركزي يحتفظ بسجل لجميع المعاملات بطريقة دائمة، وغالباً ما يتم تخزين هذه المعاملات على أجهزة الكمبيوتر الموزعة في جميع أنحاء العالم، ويمكن تقسيم البيتكوين إلى وحدات أصغر تُعرف باسم "satoshis" تصل إلى ٨ درجات عشرية، ويتم ربط كل معاملة تتم على سلسلة الكتلة بهوية مشفرة، ويتم حفظ السجل الكامل لسلسلة الكتلة عبر عقد متعددة بحيث يمكن للمدقق رؤيته بسهولة.

من عيوب البيتكوين:

١. نقص الوعي والفهم؛ حيث إن الكثير من الناس لا يزالون غير مدركين للعملات الرقمية المشفرة

(1) <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>



اللامركزية وخطورتها، وخصوصاً البيتكوين، ويحتاج الناس إلى تثقيفهم حول البيتكوين وأخطارها.

٢. قائمة الشركات التي تقبل عملات البيتكوين صغيرة نسبياً مقارنة بالعملات المادية (الفوركس)؛ نظراً لعدم وجود ضامن للعملات الرقمية والتقلب الشديد في أسعارها، وغير ذلك من مخاطر يحتاج العمال إلى تثقيفهم بشأن البيتكوين، فما فائدة قبول بعض الشركات للبيتكوين إذا كان موظفوها لا يعرفون حتى ما هي العملات الرقمية، وما تمثله من غررٍ وضررٍ .

٣. المخاطر والتقلبات، حيث إن سعر البيتكوين يرتد ويتغير كل يوم بشكل أساس بسبب الأحداث الجارية المتعلقة بالعملات الرقمية، والبيتكوين لديه تقلبات ترجع أساساً إلى حقيقة أن هناك كمية محدودة من العملات المعدنية منه، كما تحوطه مخاطر متعددة .

٤. خطر الاختراق، مع غياب الإطار القانوني والتنظيمي والحوكمة للعملات الافتراضية المشفرة.



سوق العملات الرقمية (البيتكوين)⁽¹⁾:

هو سوق جديد نسبياً ظهر في السنوات الأخيرة من هذا القرن، والبيتكوين هي أول عملات رقمية لا مركزية مستقلة عن أي لوائح مالية من خلال نظام يستخدم التشفير؛ للسماح بنقل وتبادل الرموز الرقمية بطريقة موزعة ولا مركزية، ويمكن تداول هذه الرموز المميزة بأسعار السوق للعملات الورقية، وقد تم إنشاء العديد من العملات المشفرة الأخرى باستخدام نفس الابتكارات التي قدمتها البيتكوين، ولكن مع تغيير بعض المعالم المحددة للخوارزميات الحاكمة .

اللامركزية للعملة المشفرة وتأثيرها الاقتصادي:

لا تملك العملات المشفرة بنوكاً مركزية لتنظيم عرض النقود أو الإشراف من المؤسسات المالية، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتجاهل أهمية مؤسسات حوكمة

(1) Pfajfar, Damjan, Giovanni Sgro, and Wolf Wagner, "Are Alternative Currencies a Substitute or a Complement to Fiat Money? Evidence from Cross-Country Data," International Journal of Community Currency Research, Vol . 16, 2012, pp . 45-56.



(governance)⁽¹⁾ العملات المشفرة، حيث إن هناك مجالاً كبيراً لمزيد من الدراسة لحوكمة العملات المشفرة، ونركز مناقشتنا على طريقتين منفصلتين ولكن مترابطتين؛ حيث يمكن القول إن العملات المشفرة تحكمها:

الحوكمة الخوارزمية (Algorithmic governance):

حيث يتم تضمين قواعد ما يعتبر معاملات عملة مشفرة صالحة في برنامج نظير الذي يديره المتداولون والمستخدمون في تعدين العملات المشفرة، وهو إنشاء عملات معدنية جديدة من فراغ، ولا يمكن لأي شخص تنفيذ هذا النوع من المعاملات، حيث يتنافس عمال المناجم للحصول على الحق في تنفيذ إحدى هذه المعاملات لكل كتلة، وعندما يكتشف عامل منجم تجزئة صالحة للكتلة يمكنه المطالبة بالقطع النقدية الجديدة، ويجب أن تتوافق المعاملة التي يطلب فيها (المبرمج) عملات معدنية جديدة - مثل أي معاملة أخرى - مع

(1) Andreoulakis E . et al . "Evaluating user privacy in bitcoin" IACR Cryptology ePrint Archive 596 2012 . Retrieved from <http://fc13.ifca.ai/proc/13-> .pdf



توقعات الشبكة، وستفرض شبكة البيتكوين كتلة تحتوي على معاملة يمنح فيها عامل منجم نفسه عددًا كبيرًا جدًا من العملات الرقمية الجديدة؛ حيث إن نمو العملات محدود بمقدار محدد مسبقًا لكل كتلة على البيتكوين، ويتوقف عن النمو تمامًا في عام ٢٠٤٠ م.

حوكمة المصادر المفتوحة (Open source Governance): برنامج البيتكوين الذي يفرض قواعد معينة حول المعاملات ومعدل إنشاء الأموال لا يظهر من فراغ، بدلاً من ذلك تنشأ القواعد المضمنة في البرنامج من تفاعل بين قادة مشروع مفتوح المصدر يدير ما يُعرف باسم العميل المرجعي والمطورين الآخرين وعمال المناجم ومجتمع المستخدمين والجهات الفاعلة الخبيثة، وتعتبر الديناميكية بين هؤلاء اللاعبين ضرورية لفهم البيتكوين، حيث إن البيتكوين مثل جميع العملات المشفرة هو مشروع مفتوح المصدر غير مملوك لجهة بعينها، ويميل المستخدمون إلى النظر بعين الريبة إلى مشاريع العملات المشفرة ذات المصدر المغلق، والتي تتميز بالتعدين



المسبق الكبير من أجل مكافأة المطلعين، أو التي لديها ميزات أخرى خاصة .

إن الاختلاف الرئيس بين سوق العملات الرقمية وسوق الفوركس (العملات الورقية أو المادية) - وإن كان لكل مخاطره - فإن سوق الفوركس - مع السيولة العالية والتقلبات المنخفضة - أكثر استقراراً وتنظيماً .

كما أن عيوب البيتكوين وما تمثله من مخاطر جعلت البنك المركزي المصري في المادة ٢٠٦ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر برقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م يحظرها ما لم يحصل المتعامل بها على ترخيص مسبق من الجهات الاقتصادية والرقابية المعنية، حيث تنص على أنه: يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها، كما نصت المادة ٢٢٥ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر برقم



١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م على أنه: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز ١٠ ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف المادة ٢٠٦ وقام بإصدار أو الاتجار أو الترويج أو إقامة أي أنشطة متعلقة بالتعامل بهذا النوع من العملات دون حصوله على ترخيص مسبق من الجهات المعنية .

كما أصدرت هيئة الرقابة المالية بياناً تحذيرياً من مخاطر الانسحاق وراء دعوات التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة مما يعرضهم للاحتيال؛ حيث لا يوجد إطار قانوني يسمح بتداولها، وأكدت الهيئة أنها لم ترخص أو تقنن تلك العملات الافتراضية أو المنتجات المرتبطة بها، ولا توافق على التعامل بها أو استخدامها، واعتبرت هيئة الرقابة المالية أن دعوات تحفيز المستثمرين للدخول على تلك الأنواع من التعاملات - ارتكازاً على صعود أسواقها أو لضمان تحقيق عوائد مجزية- يعد نوعاً من أنواع التضليل الذي يقع تحت طائلة المساءلة القانونية، وبناء على هذه العيوب والمخاطر التي تهدد



اقتصاد الدولة والأفراد أعلنت دار الإفتاء المصرية أن: تداول عملات البيتكوين والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة حرام شرعاً؛ لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد، وإخلالها باتزان السوق ومفهوم العمل، وفقدان المتعامل فيها للحماية القانونية والرقابة المالية المطلوبة^(١).

وختاماً .. فإذا كان للاجتهاد الجماعي أهميته في تحصيل الحكم الشرعي فإن للاجتهاد المؤسسي أهميته في إرساء الأمن والسلم المجتمعي، ومن ثم فإن هناك ضرورة للاجتهاد الجماعي المؤسسي في المستجدات المعاصرة، وقد شجب العديد من النقاد العملات المشفرة باعتبارها احتيالياً أو فقاعات صريحة، وجادل آخرون أن مثل هذه العملات موجودة فقط لدعم المدفوعات للأنشطة غير القانونية، أو لمجرد إهدار الموارد في الآونة الأخيرة، وإذا كانت عملة البيتكوين لا تزال هي

(١) راجع: موقع دار الإفتاء، فتوى د/ شوقي علام، بتاريخ ١/ ١/ ٢٠١٨م، وكذا بث مباشر د/ محمد شلبي، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية، ٢٠/ ٢/ ٢٠٢٢م.



المتصدرة في سوق العملات الأخرى الافتراضية إلا أنها لم تقنع الكثيرين، لما تمثله من استثمارات عالية المخاطر وشديدة التقلب .

التوصيات:

١- ضرورة مراقبة الدولة للمؤسسات الاجتهادية الجماعية؛ كونها مسئولة عن إرساء الأمن والسلم المجتمعيين .


٢- ضرورة توفر شروط المجتهد في المؤسسات الاجتهادية المجتمعية الدينية الرسمية .

٣- تحجيم وتحريم الفتاوى الفردية لغير المتخصصين .

٤- العمل على توسيع الاجتهاد المؤسسي في شتى المؤسسات .

٥- ضرورة بحث المستجدات المعاصرة كحكم البيتكوين من خلال اجتهاد عدة مؤسسات معتمدة .





الصكوك وأثرها على النمو الاقتصادي رؤية إسلامية^(١)

يمثل القطاع المالي بشقيه المؤسسات المالية والأسواق المالية أهمية خاصة للتنمية الاقتصادية، فضلاً عن كونه أحد الأنشطة الخدمية الأساسية التي توفر فرص عمل، وتقدم قيمة مضافة من خلال توفير مجموعة من الخدمات المالية، حيث يقع على عاتقه مسئولية توفير التمويل اللازم لعملية النمو الاقتصادي، ويعد Schumpeter من الأوائل الذين أكدوا على دور الخدمات المالية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، بما تشمله من نطاق واسع من الخدمات، مثل: تعبئة المدخرات، وتمويل الاستثمار، وتقييم المشروعات، وإدارة المخاطر، وتسهيل المعاملات المالية والاستثمارية، حيث تعد

(١) أ.د/ سالي محمد فريد محمود، أستاذ الاقتصاد، ورئيس قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة .



كلها خدمات أساسية وضرورية، من أجل الربط بين الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي⁽¹⁾.

وقد تلا ذلك عدد كبير من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على العلاقة التي تربط بين النظام المالي وبين مستوى الأداء الاقتصادي، ويُعدُّ (King & Levine) أشهر من كتبنا في هذا المجال ١٩٩٣م، وكان هدف بحثهما هو الإجابة على التساؤل حول تأثير مستوى تطور القطاع المالي على معدل النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجتين:

الأولى: أن المستوى الأعلى من التطور المالي مرتبط إيجابياً بمستويات أعلى من النمو الاقتصادي .

والثانية: أن التطور المالي يُعدُّ مؤشراً للتنبؤ بمعدلات النمو المستقبلي للاقتصاد على المدى طويل الأجل، والأكثر أهمية هو أن المستوى الأعلى من التطور المالي يرتبط بشكل إيجابي قوي مع معدلات مرتفعة من تراكم المدخرات وتوظيف كفاء لرءوس الأموال⁽²⁾.

(1) Schumpeter A . 1911 . The Theory of Economic Development . Cambridge MA: Harvard University Press .

(2) (King R . G . and Levine R . Finance and growth: Schumpeter might be right . The quarterly journal of economics 1993 . 108pp . 717737- .



وفي دراسة مقارنة قام بها (Lensink) سنة ٢٠٠١ م اتضح أنه كلما ارتفع مستوى تطور القطاع المالي تحسن مستوى الأداء الاقتصادي مقاسًا بمستوى الدخل للفرد^(١).

كما اتفقت أغلب الدراسات حول وجود علاقة إيجابية ومعنوية لتطور سوق الأوراق المالية وتأثيره على النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال دراسة (Beck & Levine) ٢٠١٤م وجدت أنه إذا كان معدل الدوران الذي يتراوح حول مستوى ٣٦٪ في بعض الدول ذات معدلات النمو المنخفضة؛ فإنه في حالة تطور هذا السوق يصل معدل الدوران إلى ٦٨٪؛ أي يقترب من المتوسطات العالمية، مما يؤدي إلى تسريع وتيرة معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٦.٠٪ سنويًا^(٢).

وبالنسبة للعلاقة بين أنشطة القطاع المالي غير المصرفي والنمو الاقتصادي، أشارت دراسة (Rajan&

(1) (Lensink R . 2001 . Financial development uncertainty and economic growth . De Economist, 149 pp .299312- .

(2) Beck T . and Levine R. Stock markets banks and growth: Panel evidence . Journal of Banking & Finance, July 2002, 28 pp .423442- .



Zingales سنة ٢٠١٦م إلى كيفية مساهمة قطاع الخدمات المالية في التنمية الاقتصادية، وأوضحت الدراسة أن القطاع المالي غير المصرفي يسهم في تحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي نظراً لعدة أسباب مالية في الأساس، وهي تخفيض تكاليف رأس المال - أي تكلفة الحصول على التمويل للشركات - وذلك بغرض تمويل الأنشطة الرأسمالية والتوسعية، والسبب الثاني أن القطاع المالي غير المصرفي هو اللاعب الرئيس في تمويل عمليات تأسيس الشركات الرائدة والشركات ذات الصفة الابتكارية وذات القيمة المضافة المرتفعة، خاصة مع الأهمية الكبيرة لتمويل هذه الشركات فيدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن عدم كفاءة أسواق المال سوف ينعكس بشكل مباشر على قدرة الاقتصاد على الاستثمار في الشركات الواعدة مرتفعة القيمة المضافة وبالتالي على النمو الاقتصادي^(١)، ومن المؤكد أن كل أنواع الصكوك لها أثرٌ واضحٌ في

(1) Rajan R .G . and Zingales L. Financial dependence and growth (No . w5758) . National bureau of economic research, September 1996 .



تفعيل مسار التنمية الاقتصادية، ودون إقصاء للتوجهات التشريعية المنظمة لكل نوع، وسواء كانت صكوكاً إسلامية أو صكوكاً عادية، وبما أن الصكوك العادية قد استوفت غايتها من البحث، أو أخذت منه شوطاً كبيراً، إلا أن الصكوك الإسلامية لم تحظْ بعد بهذا القدر الذي يفعل وجودها في التنمية الاقتصادية؛ ولهذا يكون من المفيد التركيز عليها في هذا البحث حتى تكون كافة روافد تلك التنمية سانحة ومتاحة لإسعاد البشرية كلها.

الصكوك الإسلامية:

تعرف الصكوك الإسلامية بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله^(١)، والصكوك الإسلامية الحكومية: هي عبارة عن

(١) الصكوك- تعريفها، أنواعها، علاء الدين زعتري، ندوة «الصكوك الإسلامية-تحديات، تنمية، ممارسات دولية»، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٠م.



سندات مالية تصدرها جهات حكومية مختلفة (تمثلها أو تنوب عنها وزارة المالية) وتقوم على أساس شرعي، ويتم تسويقها عبر البنوك وشركات الوساطة المالية للجمهور^(١).

خصائص الصكوك الإسلامية:

١. صكوك استثمار لها قيمة اسمية محددة، يحددها القانون أو نشرة الإصدار .

٢. صكوك متساوية في القيمة، وفي الحقوق والواجبات، وفي ملكية الأموال الخاصة بها .

٣. صكوك قابلة للتداول وفق شروط معينة .

٤. عدم قبول الصك للتجزئة في مواجهة الشركة، وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه فإنه لا بد من الاتفاق على أن من يمثلهم أمام الشركة شخص واحد .

(١) دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي، زياد الدماغ، المؤتمر العالمي «قوانين الأوقاف وإدارتها- وقائع وتطلعات»، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠-٢٢ من أكتوبر ٢٠١٥ م.



٥. مسؤولية أصحاب الصكوك مسؤولية محددة بقدر (قيمة صكوكهم) .

٦. مالك الصك مشارك في موجودات المشروع؛ ولذلك له الحق في الرقابة ونحوها، وحق رفع دعوى المسؤولية على الإداريين، والحق في نصيب الأرباح، والاحتياطات، والتنازل عن الصك والتصرف فيه إلا ما يمنعه القانون أو التزم به من خلال نشرة الإصدار، وحق الشفعة، وحق اقتسام موجودات المشروع عند تصفيته .

٧. مالكو الصكوك يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل واحد منهم^(١) .

أنواع الصكوك الإسلامية:

تتعدد أنواع الصكوك الإسلامية بتعدد صيغ التمويل الإسلامية من جهة، وكذلك من حيث طبيعة الأصل الممثل

(١) الأدوات المالية الإسلامية، حسين حامد حسان، ج٦، ص١٠٥٤، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٦، منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة .



كمعين للصكوك من جهة أخرى؛ وبالتالي يمكن تقسيم الصكوك حسب طبيعة الأصل الممثل، وذلك كما يلي:

- صكوك متمثلة بأصول موجودة، كصكوك المقارضة، وصكوك المشاركة المستمرة، وصكوك المشاركة المتناقصة .

- صكوك متمثلة بمنافع، كصكوك إجارة الأعمال (خدمات الأشخاص)، وصكوك إجارة الأشياء .

- صكوك متمثلة بديون، كصكوك المرابحة، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع .

والنوع الأول والثاني الذي أساسه السلع والخدمات يمكن بيعها وتداولها في السوق المالية (البورصة)، أما النوع الأخير الذي أساسه الديون فلا يجوز تداوله في السوق إلا وفق ضوابط محددة؛ لعدم جواز بيع الدين في الاقتصاد الإسلامي مما يساعد في الحد من مخاطر الائتمان^(١).

(١) انظر: الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة، سامي حسن حمود، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ٢ .



وهناك خمسة أنواع من الصكوك، هي: المرابحة، والمضاربة، والإجارة، والمشاركة، والاستصناع .

١- المرابحة: تصدر لشراء سلعة أو معدة يمتلكها حاملو الصكوك ثم بيعها بربح معلوم .

٢- المضاربة: تصدرها إدارة المشروع بقيم متساوية لتمويل مشروع ما، ويستمر حاملو الصكوك مشاركين مع المضاربة في رأس مال المشروع بنسبة من الربح متفق عليها سلفاً، كما أنهم يتحملون مخاطر الخسارة .

٣- الإجارة: هو عقد إيجار بين المؤجر والمستأجر لمعددة أو أصل بمبلغ يتفق عليه، ويتم السداد لقيمة الأصل خلال مدة متفق عليها، وتبقى المعدة أو الأصل في ملكية صاحبها .

٤- المشاركة: لتمويل مشروع معين يختاره مصدر الصكوك، ويكون حَمَلَةُ الصكوك هم أصحاب المشروع بقيم متساوية، وهي إما مشاركة بين مصدر الصكوك والمستثمرين أو مشاركة بين المستثمرين وبعضهم .



٥- الاستصناع: يصدرها الصانع لمباشرة تصنيع سلعة ما، ويقوم بتسليمها للمصدر الذي يتفق مع الصانع على صيغة تمويلية مختلفة، مثل: السداد بأقساط، ويصبح حاملو الصكوك هم مالكو المنتج^(١).

الأهمية الاقتصادية لإصدار الصكوك الإسلامية:

الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية تصدر بضمان مشاريع استثمارية تدر دخلاً وتكون ذات أصول ثابتة، وتكون صكوك الملكية هذه كحوص تملك أو تأجير أو رهن بأصول هذه المشاريع، فهي عقد تملك أو إيجار لجزء من ملكية المشروع الاستثماري تزيد قيمتها حسب قيمة المشروع الاستثماري المتعامل عليه في هذه الحالة، والصكوك يمكن مبادلتها أو بيعها أو تحويلها لأسهم بورصة، وذلك جوهر اختلافها عن القروض^(٢)، وتعد الصكوك أداة تمويلية تضاف للاقتصاد، ليست بديلة

(١) انظر: صكوك الاستثمار، حسين حامد، مؤتمر المخاطر في المصارف الإسلامية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٦م.

(2) Adam Nathif JK and Abdulkader Thomas "Islamic Bonds: Your Guide to Issuing Structuring and Investing in Sukuk" (London: Euro money Book) . 2016



وإنما إضافية مثل: السندات وأذون الخزانة والقروض، لكل منهما خصائصه، وبالتالي لا تمثل أي أداة تمويلية بديلاً عن الآخر^(١)، ومن معالم الأهمية الاقتصادية لإصدار الصكوك الإسلامية ما يلي:

١ - أنها تساعد على زيادة معدلات الادخار القومي من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات خاصة لدى صغار المدخرين.

٢ - احتياج مؤسسات التمويل والاستثمار الشديد إلى مزيد من الأدوات وطرح المنتجات لكسب المستثمرين وتوزيع قاعدة الاستثمار .

٣ - أن وجود هذه الأدوات الاستثمارية يرفع الحرج عن شريحة كبيرة من المستثمرين ممن يحتاجون إلى مثلها لأسباب اقتصادية معقولة .

٤ - تساعد هذه الأداة الاستثمارية الدولة في تغطية

(١) انظر: التوريق كأداة من أدوات تطوير البورصة المصرية، عبد المطلب بدوي، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات، المنعقد في دبي، سنة ٢٠١٥ م .



عجز ميزانيتها، كما تساعدها في تمويل الجزء الاستثماري في الموازنة.

٥ - وجود هذه الصكوك الاستثمارية سيساعد على تنشيط وتعميق التداول بالسوق المالية (البورصة) لأنها الطرف المكمل للأسهم .

٦ - تعتبر هذه الصكوك من أهم الوسائل لتنويع مصادر الموارد الذاتية وتوفير السيولة للمؤسسات والشركات والحكومات^(١).

دور الصكوك الإسلامية كأداة بديلة:

تستخدم بعض الدول الصكوك في تمويل ميزانياتها بعيداً عن طرق التمويل التقليدية من اقتراض أو إصدار سندات وأذون، وقد تباينت آراء الخبراء حول جدوى إصدار الصكوك الإسلامية، فالبعض أكد أنها العلاج السحري للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها بعض

(١) مخاطر الصكوك الإسلامية، عبد الستار أبو غدة، مؤتمر المخاطر في المصارف الإسلامية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٦ م .



الدول، والحل الأمثل لعجز الموازنة العامة فيها، فيما شكك البعض الآخر في قدرتها على إنعاش الاقتصاد؛ لأنها مجرد أداة واحدة من مجمل أدوات الاستثمار، ولن تستطيع بمفردها علاج عجز الموازنة العامة في هذه الدول، إلا أن الصكوك تعد بديلاً عن الإنفاق الحكومي، فهي وسيلة جيدة لاستثمار المدخرات، وتمويل مشروعات تنموية ترغب بعض الدول في إنشائها، مثل: المستشفيات والمدارس والطرق والجسور، وهي من أهم آليات إنعاش الاقتصاد؛ حيث إن الصكوك مرتبطة بمشروعات محددة تعزز من الفرص الاقتصادية للدولة، وتقوم على مبدأ المشاركة وليس الاستدانة، ما يعني أن المستثمرين مستعدون لتحمل مخاطر السوق⁽¹⁾.

وللصكوك دور كبير في معالجة العجز في الموازنة العامة وحل مشكلة المديونية؛ لأنها تعطي الفرصة لكل أفراد المجتمع لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم

(1) Modeling causality between financial , Abosedra S . Shahbaz M . and Nawaz K . deepening and poverty reduction in Egypt . Social Indicators Research126 (3) pp .955969- .



الموازنة العامة؛ فيمكن للدولة أن تصدر الصكوك بأنواعها لاستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل والربح كي تساعد في علاج موازنتها .

أما بالنسبة لدور الصكوك في حل مشكلة المديونية سواء أكانت ديوناً خارجية أو ديوناً داخلية في شكل قروض، فإنه بإمكان الدولة تحويل تلك القروض إلى صكوك ملكية خدمات عامة تقدمها الدولة، مثل: خدمات التعليم أو الصحة أو النقل، أو عن طريق صكوك استصناع سلع تنتجها الدولة بحيث يحصل حاملها على سلع بقيمة ما قدمه من قروض سابقة⁽¹⁾.

وتسهم الصكوك - أيضاً - في القضاء على البطالة والأموال المعطلة؛ حيث تعمل على زيادة مستوى تشغيل الأموال العاطلة بما يحقق رغبات المستثمرين والمدخرين، كما تستطيع الصكوك الإسلامية أن تحقق التنمية الاقتصادية، حيث إنها تتميز بالخصائص التي

(1) Nik Mohamed Din Nik Musa "Role of Islamic Finance in Infrastructure Financing" .



تجعلها معدة لدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، كما أنه ينشأ عنها استثمار حقيقي من خلال قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى، مثل: مشروعات البنية التحتية كالنفط والغاز والطرق والموانئ وغيرها، كذلك لتمويل التوسعات الرأسمالية للشركات⁽¹⁾.

وللصكوك الإسلامية دورٌ كبيرٌ في تدعيم وتطوير وتنشيط سوق الأوراق المالية بشكل عام، وذلك من خلال دورها في توسيع قاعدة الأوراق المالية في سوق المنتجات الإسلامية من ناحية وجذب المتعاملين ورءوس الأموال إلى تلك السوق من ناحية أخرى .

كما أن الصكوك أسهمت في حل بعض المشكلات التي تواجه نمو وتطور أسواق الأوراق المالية في بعض الدول، منها: مشكلة وجود الفرص الاستثمارية الجاهزة، وعدم فاعلية الأدوات المالية التقليدية لتعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية، والاعتماد على المؤسسات

(1) <https://en.m.wikipedia.org>



الدولية للحصول على التمويل اللازم وعلى حركة رءوس الأموال الخارجية، والتخوف من الانفتاح على الأسواق الخارجية⁽¹⁾.

وختامًا .. فإن الصكوك الإسلامية تعد من أهم البدائل للاقتصاد حيث يمكنها المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية؛ وذلك عن طريق الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية الفعلية للبلد؛ وذلك لقدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى، كما أنها تكون قادرة على تحقيق التوزيع العادل للثروة، فهي وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر .

التوصيات:

- أهمية إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول أثر الصكوك على الواقع الاقتصادي للدول، وإلى أي مدى يمكن الاستفادة منها في تقليل العبء على الموازنة العامة

(1) Ben Naceur S . Ghazouani S . and Omran M . The determinants of stock market development in the Middle-Eastern and North African region . Managerial Finance, 2017 . 33(7) pp .477489-



لهذه الدول من حيث تمويل المشروعات الاستثمارية
الخدمية من خلال الصكوك .

- تطوير آليات إصدار الصكوك وذلك لجذب
المستثمرين للتعامل فيها، وزيادة توعية المجتمع بأهمية
الصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق النمو والتنمية
الاقتصادية وذلك من خلال وسائل الإعلام .

- استحداث وسائل أكثر تطوراً لعملية التداول
باستخدام الصكوك، مثل: استخدام التداول الإلكتروني
للصكوك .

- تطبيق الإدارة الاقتصادية الفاعلة، وتشمل: عمليات
طرح الأفكار الاستثمارية، ودراسة أولويات الاستثمار،
والتسويق للإصدارات المختلفة والترويج لها .





الموضوع

- ٥ تقديم .
أ.د/ محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف .
- ٩ الاجتهاد في المجال الاقتصادي .
أ.د/ مصطفى محمد عرجاوي، أستاذ القانون المدني المتفرغ بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر .
- ١٥ العملات الافتراضية المشفرة في ميزان الحكم الشرعي .
أ.د/ عبد الله بن عبد العزيز المصلح، الأمين العام للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، المملكة العربية السعودية .
- ٥٥ التعامل بالعملات الافتراضية .
أ.د/ عثمان أحمد عثمان، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية ووكيل المعهد .
- ٦٧ الاجتهاد المؤسسي «العملات الافتراضية والمشفرة أمودجًا» .
أ.د/ المأمون جبر، أستاذ القانون العام والتشريعات الاقتصادية، عميد بالجامعة المصرية .
- ٨٥ الصكوك وأثرها على النمو الاقتصادي .. رؤية إسلامية .
أ.د/ سالي محمد فريد محمود، أستاذ الاقتصاد، ورئيس قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة .



الهيئة العامة للغات والمكتبات



المشرف على المشروعات الثقافية

مروان حماد

متابعة

فريال فؤاد

المراجعة اللغوية

د. حسن أحمد خليل

سيد عبد المنعم

الإخراج الفني

أحمد طه محمود

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٦٤ / ٢٠٢٣

ISBN 978-977-91-4066-7

